مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٧ ص ص: ١٣٥- ١٧٤ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-7.7

دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة دراسة تحليلية ميدانية في مجتمع الامارات

أ.د سعيد ناصف

أستاذ– جامعة عجمان – قسم علم الاجتماع – كلية الإنسانيات والعلوم

د. إنعام يوسف

أستاذ مساعد– جامعة عجمان – قسم علم الاجتماع – كلية الإنسانيات والعلوم

مدرس – جامعة عين شمس – قسم علم الاجتماع – كلية الأداب

مستخلص. يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة) في حماية الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة من الجريمة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مجتمع الامارات، وكذلك تحليل أدبيات ومصادر علمية ومعرفية متعلقة بموضوع الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان لجمع البيانات الأولية من عينة متسقة ومتلائمة من ٣٣٩ شاباً تتراوح أعمارهم بين ١٨–٣٥ سنة (ذكورا وإناثاً) وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية من ثلاث إمارات هي: دبي والشارقة وعجمان، وتم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان، واستخدمت أساليب تحليلية إحصائية مثل مقياس ترتيب الأهمية، ونسبة معدل الأهمية والمتوسط المرجح للأهمية (الانحدار المتعدد – التباين) مع التركيز على متغير النوع فى كل المقياس. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

– أهمية دور الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي ودمج خطة عمل كليهما في الخطة المدرسية، ويوحد الجهود لتحقيق أهداف حماية الطلاب من المشاكل الاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة.

– إن تنظيم وتنفيذ جلسات الإرشاد النفسي باستخدام الأساليب الفردية والجماعية التي تساهم في الحماية من الجريمة والسلوك الإجرامي تظهر أقل نسبة من الأهمية، مع اختلاف كبير في النوع.

– أهمية دور التنشئة الاجتماعية عن طريق توفير الطرق لحل المشاكل التي يواجهها الشباب هو أعلى نسبة مئوية من أي قياسات أخرى تقع تحت هذا المجال. مع التباين بين الجنسين.
– تأتي أهمية نقل التراث الثقافي والاجتماعي من جيل إلى جيل والالتزام بالتكامل مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى عند أدنى مستوى من الأهمية. كما إن العقبات التى تحول دون فاعلية دور الأسرة والمدرسة في منع الجريمة تتمثل في ضعف التعليم الذي يعيق تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية.
الكلمات المفتاحية : الأسرة ، الجريمة ، المدرسة ، الوقاية من الجريمة ، التنشئة الاجتماعية ، مؤسسات التنشة الاجتماعية .

المقدمة

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية معقدة ومتشابكة الأطراف، وترجع أهميتها إلى الدور الهام الذي تلعبه في تشكيل شخصية الفرد. وتختلف أساليب التنشئة الاجتماعية من مجتمع لآخر. ففي المجتمعات التقليدية كانت الأسرة تقوم بالدور الأساسي في غرس قيم المجتمع ومعاييره في الأبناء، حيث كان الطفل يكتسب المعرفة والقيم من الوالدين والأقارب المحيطين به. أما في المجتمعات الحديثة، فقد أصبحت عملية التنشئة الاجتماعية أكثر صعوبة وتعقيد، فالأسرة لم تعد هي المؤسسة الأساسية التي تربي الفرد وتغرس فيه قيم المجتمع، أو التي تزوده بالمعارف المختلفة، بل أصبح هناك مؤسسات عديدة تقوم بهذه الوظيفة: المدرسة وجماعة الأصدقاء ووسائل الاعلام والمؤسسات الدينية...وغيرها.

ومن ثم، تُعد عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات الاجتماعية التي يقوم بها أفراد المجتمع وفقاً لما تهدف إليه وتقوم عليه من تقويم للسلوك، والتربية الاجتماعية، وتحديد، بل وتشكيل للأدوار الاجتماعية والمكانات المختلفة التي تسهم، وبشكل أساسى وفاعل في تنمية المجتمع، والمحافظة على استقراره، وأمنه. فهى العملية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة مجتمعه، التي تحوى سلوكيات وعادات وقيم ومعتقدات تبنى في إطارها شبكة العلاقات الاجتماعية، وتتشكل من خلالها خصوصية المجتمع، كما أنها تعتبر بمثابة الأسس والقواعد التي تعمل على التفاعل والتواصل بين أفراده كافة، إضافة إلى تحديد وصياغة اتجاهات الأفراد، وتشكيل شخصياتهم بما يتواءم مع طبيعة ذلك، ومتطلبات المجتمع أيضاً.

لذلك كان هناك عدد من المؤسسات الإجتماعية الرئيسية التي تعمل وبشتى الطرق على القيام بتلك العملية " التنشئة الاجتماعية " بالدرجة التي تحقق الأهداف المرجوة منها، لتنمية وتطوير المجتمع، ومن أهمها الأسرة، والمدرسة كأولى تلك المؤسسات التي تعمل وبشتى الطرق، والآليات على دعم الأفراد وتربيتهم، وتشكيل شخصياتهم وسلوكهم لتحقيق الدمج الاجتماعى، والإرشاد، والتوجيه الذي من شأنه حماية وحفظ الأمن الاجتماعى، من خلال حماية

الأفراد، والإحالة دون تعرضهم لأى شكل من أشكال الإنحراف الاجتماعي.

وهو الأمر الذي يؤكد على مدى أهمية الدور الاجتماعى الذى تقوم به كلاً من الأسرة، والمدرسة كمؤسسات ووسائط اجتماعية قائمة بتلك العملية الهامة التي يتوقف عليها، وعلى مدى تقويمها، والإهتمام بها إنتاج الأفراد ذوى الكفاءات، والمهارات التنموية بالمجتمع من عدمه، خاصة في مرحلة الشباب التي تعد من أهم المراحل العمرية للفرد لما لها من خصائص اجتماعية، وتنموية فعّالة تتمثل في القدرة على البناء، والعطاء، والتنمية، والتطوير. وهو ما يوضح مدى أهمية الدراسة الراهنة، والتي تستهدف الكشف عن دور الأسرة، والمدرسة كإحدى المؤسسات الاجتماعية القائم عليها تقويم السلوكيات الاجتماعية خاصة لدى الشباب، ووقاية الأفراد من الإنحراف، والجريمة خاصة بمجتمع الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: إشكالية الدراسة:

إنطلاقاً من أن الشباب هم سواعد المجتمع ومصدر من مصادر رفاهيته وتقدمه، لما يمتلكونه من قدرة ذهنية وبدنية عالية، حيث سعت وما زالت عديد من المجتمعات، وبشتى الطرق إلى غرس، وتنمية السلوكيات الإيجابية لديهم لتقويم قدراتهم المتباينة لما لذلك من دور فاعل فى تعزيز انتماءاتهم الوطنية وإتاحة الفرص لهم للتعبير عن ذواتهم، وقدراتهم، وإبداعاتهم الفكرية، والفنية، والمعرفية، ولما لمؤسسات التنشئة الاجتماعية الدور الأساسى في تحقيق ذلك كونها تقوم بالعملية الرئيسية التي تبنى الأفراد، وتكسبهم ذلك، من قبيل أنها المؤثر الرئيس في تشكيل حياة الأفراد بالإيجاب،أو بالسلب وفقاً ومتضمناتها، ومدى الإلتزام بإجراءاتها، وعناصرها التي تحدد ذلك كأداة، وركيزة من ركائز التنمية المستدامة، من خلال ما تهدف إليه من الوقاية من الإنحرافات، والجريمة في المجتمع ، ومن ثم تتمثل إشكالية الدراسة الراهنة في تساؤل رئيس مؤداه: ما طبيعة الدور الذى تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة – المدرسة) في وقاية الشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة من الجريمة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في الكشف عن الدور الذي تقوم به المؤسسات الاجتماعية وخاصة الأسرة والمدرسة، وذلك بوصفهما من المؤسسات التي تقوم بدور فعال في عملية التنشئة الاجتماعية، من حيث إكساب الطلاب القيم الايجابية التي تحميهم من الوقوع في الجريمة بأشكالها المختلفة. وفي ضوء ذلك تمثل الدراسة الراهنة بما ستقدمه من تحليلات نظرية إسهاماً مهماً يضاف إلى التراث النظري المتوافر في مجالي علم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الجنائي بصورة خاصة.

فى حين تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في محاولة الوصول إلى الآيات، والإستراتيجيات اللازمة لتقويم دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة،

والمدرسة)، والعمليات الاجتماعية التي تتضمنها لدعم استقرار، وتطوير المجتمع، ومواجهة الإشكاليات التي تحول دون ذلك، حيث يمكن الإفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها في تحقيق ذلك.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الراهنة في هدف رئيس مؤداه: التعرف على الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة) في وقاية الشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة من الجريمة. وينبثق من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية تتمثل في الأتى:

١- الكشف عن أهمية دور كلاً من الأسرة، والمدرسة في الحد من الجريمة.

٢- التعرف على دور الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية الأخلاقيات الايجابية، والحد من السلوك الإنحرافى والجريمة.

٣- معرفة دور المدرسة في مواجهة الجريمة، ودعم الأخلاقيات الإيجابية.

٤- التعرف على المعوقات التي تحول دون تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة

٥- الكشف عن أهمية دور الأخصائى الاجتماعى، والأخصائى النفسى بالمدرسة في الوقاية من الجريمة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من تساؤل رئيس مؤداه: ما طبيعة الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في وقاية الشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة من الجريمة، ويتضمن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية تم تحديدها على النحو الآتي:

١ ما أهمية وطبيعة دور كلاً من الأسرة، والمدرسة في الحد من الجريمة؟

٢- ما طبيعة دور الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية الأخلاقيات الإيجابية، والحد من السلوك الإنحرافى والجريمة؟

٣- ما دور المدرسة في مواجهة الجريمة، ودعم الأخلاقيات الإيجابية؟

٤- ما نوعية، وطبيعة المعوقات التي تحول دون تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة؟

٥- ما أهمية دور الأخصائى الاجتماعى والأخصائى النفسى بالمدرسة في الوقاية من الجريمة؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الدور الاجتماعي: يعَّرف "أنتونى جيدنز" الدور الاجتماعى بأنه "السلوك المتوقع من الفرد الذى يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً". (أنتونى جيدنز، ٢٠٠٢)، وفى إطار ذلك يمكن تعريف الدور الاجتماعى إجرائياً بأنه: السلوك أو الفعل الذي يقوم

به الأفراد أو المؤسسات وفقاً لعدد من المتغيرات الاجتماعية وصولاً لتحقيق هدفاً ما.

٢- مفهوم التنشئة الاجتماعية: تُعرّف بأنها "عملية تهدف إلى توجيه المجتمع من خلال توفير قاعدة مشتركة للمعايير، والخبرات الجماعية" (حسن مكاوى، وليلى السيد، ٢٠٠٦: ٧٢-٧٣). ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: العملية الاجتماعية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة، وسلوكيات مجتمعه، مما يحفز من إدماجه، وتكيفه اجتماعياً، وهو ما يساعد على تحقيق الاستقرار المجتمعى.

وإجرائياً يمكن تعريف التنشئة الاجتماعية بأنها: العملية التي يكتسب الفرد من خلالها الثقافة السائدة في المجتمع. وأن عملية التنشئة لا تقتصر على مرحلة الطفولة فقط، بل إنها عملية مستمرة من المهد إلى اللحد، وتساهم فيها جميع الجماعات الاجتماعية التي يتعامل معها الفرد، خاصة الأسرة، فهي التي تضع حجر الأساس في بناء شخصية الطفل، فمن خلال تلك المؤسسة(الأسرة) يتلقى الأبناء تدريباتهم الأولى في الحياة.

٣- مفهوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية: وتعبر عن النظم الاجتماعية التي ينهض عليها تقويم السلوكيات الاجتماعية بما يتفق ومتطلبات المجتمع التنموية، وهي التي تسهم في تكوين، وتشكيل شخصية الفرد، ولها دور كبير في تحديد مدى التوافق النفسى له من عدمه وفقاً وطبيعة أهدافها، العناصر التى تستند عليها لتحقيق ذلك. ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: مجموعة من الأنساق، والنظم الاجتماعية التي تقوم بإكساب الفرد القيم، والعادات، والتقاليد، والمعتقدات، والموروثات الاجتماعية التي تشكل شخصيته من الناحية الاجتماعية، وتدعم السلوكيات بما يحقق الأهداف التنموية للمجتمع، وتتمثل في (الأسرة، والمدرسة، المؤسسة الدينية، جماعة الأصدقاء، المؤسسة الإعلامية.. وغيرها من المؤسسات الأخرى الفاعلة في هذا المجال.

٤- مفهوم الجريمة: يُعرّف "دوركايم" الجريمة بأنها " تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد الذي يفسره عدم تشرب الفرد للقيم، والمبادئ الاجتماعية الأساسية التي تبعد عن هذا التضامن الاجتماعي (إميل دوكايم، ١٩٧٤)، ويمكن تعريف الجريمة إجرائياً بأنها: كل فعل ينتج عن مخالفة الأنماط السلوكية السوية، والمرغوب فيها إجتماعياً سواء كانت تلك الرغبة بنص قانون، أو وفقاً لعرف، أو ثقافة، مما يؤدى إلى عدم استقرارالمجتمع، ويبرهن على ضعف دور القائمين بعملية التنشئة الاجتماعية، وخاصة كلاً من الأسرة، والمدرسة.

٥- مفهوم الوقاية من الجريمة: يمكن تعرّيفها إجرائياً بأنها: الجهود التي قد تبذلها الدولة، والمجتمع، والأفراد من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وفقاً لعدد من البرامج، والأنشطة، والإستراتيجات اللازمة في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن، والاستقرار الاجتماعى، والحماية من كل ما يحول دون تحقيق ذلك.

٦- مفهوم المدرسة :تعبر عن " أولى المؤسسات التعليمية بعد الأسرة في رعاية الأطفال، والعناية بهم كما تعد بمثابة النسق المؤسسي المقام من قبل المجتمع خارج نطاق الأسرة للقيام بالعملية التربوية " (إنعام جلال ، ١٩٩٥:-)، كما تشير إلى " إحدى آليات المجتمع لنقل الثقافة من جيل لآخر ، إضافة إلى السعي لتنمية المهارات، وتقويم السلوكيات الاجتماعية "(ناهد حافظ ، ٢٠٠٢ : -) ، ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها " إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، والقائم بالعملية التربوية ، لتنمية المهارات ، وخلق السلوكيات الإيجابية التي تدعم ، وتشكل الشخصيات الاجتماعية ، بما يتوافق وطبيعة ما يهدف إليه المجتمع من تنمية وتطوير..." .

تعريف الأسرة : ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها " إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهى الجماعة الاجتماعية التي تتشكل من الزوج والزوجة والأبناء الذين تربطهم علاقات اجتماعية عاطفية وثقافية ويشتركون في وحدة اقتصادية واحدة ويتعاونون معاً لتربية وترشيد وتأهيل الأفراد بتلك الأسرة ..." .

سادساً: الدراسات السابقة:

لا شك في أن موضوع التنشئة الاجتماعية عموماً يعتبر من الموضوعات المهمة بالنسبة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية بصورة عامة، والمتخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس بصورة خاصة، ولذلك قثمة دراسات وبحوث عديدة في هذا المجال. أما موضوع الجريمة، فهو أيضاً من الموضوعات التي تشكل مجالاً أساسياً للمتخصصين في العلوم القانونية، إضافة إلى المتخصصين في كل من علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي، ومن ثم، فهناك دراسات عديدة في مجال دراسة الجريمة. ويمكننا في الدراسة الراهنة أن نعرض لنماذج من الدراسات والبحوث ذات الصلة المباشرة بموضوع دراستنا، مع الوضع في الحسبان أن تكون دراسات حديثة ومتنوعة وتعبر عن نماذج متباينة من المجتمعات.

١- دراسة عايش المطيرى، بعنوان: دور الأسرة والمدرسة في الحد من السلوك الإنحرافى في مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية ،٢٠١٠، استهدفت الدراسة التعرف على الدور الوقائى الذي تقوم به الأسرة، والمدرسة للحد من السلوك الإنحرافى بمنطقة الرياض بالمملكة العربية السعوية، وذلك من وجهة نظر المعلمين، والطلاب. والتحقق فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات الطلاب نحو دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي في مدارس منطقة الرياض تعزى لمتغيرات (مكان الإقامة ومستوى دخل الأسرة ومستوى تعليم الأب ومستوى تعليم الأم).

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي، إضافة إلى البحث التحليلي الميدانى من خلال المسح الاجتماعى بالعينة، والاعتماد على أداة صحيفة الإستبيان لجمع المعلومات، والبيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث قد تم التطبيق على

عينة عمدية قوامها ١٨٠ مفردة من المعلمين، و٤٠٠ مفردة من الطلاب بمدارس منطقة الرياض. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلاب والمعلمين عن دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي قد جاء مرتفعاً. وهذا يدل على الدور الفاعل للأسرة السعودية في الحد من السلوك الانحرافي من وجهة نظر (أفراد عينة الدراسة)، إضافة إلى أهمية الدور التربوي الذي تقوم به الأسرة في تحقيق الضبط الاجتماعي.

كما أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلاب والمعلمين عن دور المدرسة في الحد من السلوك الانحرافي قد جاء مرتفعاً. فالمدرسة لها دور تربوي يتمثل في غرس القيم الاجتماعية والدينية والتربوية في الطلاب، مما يقلل أو يساعد في الحد من السلوك الانحرافي. كما أوضحت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات الطلاب نحو دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي في مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية تعزى لمتغير (مستوى دخل الأسرة)، إضافة إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي ودرجة تحقيق الضبط الاجتماعي في الأسرة، ووجود علاقة بين الأمية وعدم تحقيق الضبط الاجتماعي للأسرة. (عايش المطيرى ،٢٠١٠: ١٠-٣٥)

٢ – دراسة سعيد حمدان، وسيد عبد الله، بعنوان: دور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكرى. رؤية نظرية ودراسة تحليلية "، ٢٠٠٨، تمثلت مشكلة الدراسة في بيان الدور الواقعى، والفعلى للمؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد، والإعلام) في تحقيق الأمن الفكرى، والوقاية من التطرف، وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون فاعلية دور تلك المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الأهداف المرجوة. هذا وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي، وأداة تحليل المضمون الكيفى للدراسات العلمية، والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة سواءً أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقيام بتحليلها ودراستها، دراسة استقرائية على نحو يمكن من خلاله استخلاص ما يتصل بمشكلة الدراسة من نتائج، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلى: أن الأسرة تعد أداة النقل الثقافية والإطار الثقافي للطفل، فعن طريقها يعرف الطفل ثقافة عصره وبيئته على السواء، ويعرف الأنماط الهامة السائدة في الثقافة كأنواع الاتصال، والإرشادات، واللغة،وطرق تحقيق الرعاية الجسمانية، ووسائل وأساليب الانتقال، وتبادل السلع والخدمات، ونوع الملكية ومعناها ووظيفتها، والأنماط الأسرية والجنسية ؛ من زواج وطلاق، وقوانين وقيم اجتماعية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن الإخفاق في الحياة الأسرية من أهم الأسباب المؤدية إلى جنوح الأفراد واكتساب بعض الصفات السيئة، بل وفشلهم في التعليم الذي يُعد صمام الأمان في الضبط الاجتماعي، ومحاربة الجنوح الفكري والأخلاقي لدى

أفراد المجتمع. إضافة إلى التأكيد على أن المدرسة تتحمل مسؤولية جسيمة في تحصين الطلاب ووقايتهم من أي انحراف فكري باتجاه الغلو، والإنحراف، من خلال الحوار مع الطلاب، وفتح المجال أمامهم للتعبير عن آرائهم بكافة الوسائل، وفي مختلف الأنشطة التعليمية، وترسيخ ثقافة التسامح لديهم كآلية من آليات الوقاية من التطرف، والإنحراف، وذلك من خلال تطعيم المناهج التعليمية بإطار متكامل من القيم والمثل والمعتقدات والأخلاقيات التي تخدم المجتمع في تحقيق الأمن الفكري والتسامح الاجتماعي. (سعيد حمدان، سيد عبد الله،٢٠٠٨: ٥-٣٠).

٣- دراسة Veroni, I. Eichelsheim and et بعنوان: الجمع بين علاقة الوالدين بالمراهقين، والعدوان والجنوح. دراسة على أثنين من العينات الإثنية الهولندية، ٢٠٠٨، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت الدراسة من جزئين شمل الحزء الأول عدد ٢٨٨ من المراهقين و الجزء الثانى من الدراسة (٢) شمل ٣٠٦ من المراهقين (M العمر = ١٣,٢) تترواح اعمارهم بين١٢-١٥ سنة من المراهقين الذين يكونون جزءً من المجتمع، وتتكون العينة من إثنين الأصل المغربي والهولندي الذين يعيشون في هولندا وكانت العينة قد اختيرت من المراهقين المعرضين للخطر، وتم تعبئة الاستبيانات في البيئة المدرسية، ووافقت عشر مدارس على المشاركة؛ وكانت جميع هذه المدارس متوسطة الحجم وفي المدن الكبيرة في هولندا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن المتغيرات وتناولت الفرضيات والسؤال الرئيسي من الدراسة هو: دراسة العلاقة بين المتغيرات في ثلاثة مجالات هامة في الأبوة والأمومة في مرحلة المراهقة، أي مجال الانسجام الدعم المدرك الذي تقدمه الاسرة، ومجال الاستقلالية التي يمنحها الوالدان، ونطاق النزاع اي والسلبية في العلاقة بين الوالدين والمراهقين، وكل من العدوان والانحراف. وكان السؤال البحثي الرئيسي هو دراسة: ما إذا كانت الأبوة والأمومة ونوعية الأم والمراهقة ترتبط العلاقة بالعدوان والجنوح بنفس الطريقة بالنسبة للأولاد المغاربة والفتيات الهولنديات.

وهدف الدراسة تمثل في التعرف على ما إذا كانت أنماط الارتباط بين نوعية العلاقة بين الوالدين والمراهقين من ناحية، والعدوان والجنوح من جهة أخرى هي نفسها بالنسبة للبنين والبنات من أصل هولندي ومغربي يعيشون في هولندا. وأوضحت نتائج الدراسة أنه لا توجد اختلافات في كلا المجموعتين من حيث الاختلافات الإثنية أو اختلافات النوع (اناث/ذكور) في أنماط الارتباط في العلاقة بين الأبوين والمراهقين، ومن حيث الدعم والاستقلالية والإفصاح والسلبية والعدوان والجنوح. كانت الأنماط متشابهة إلى حد كبير فى كلتا المجموعتين. ووجد أن العلاقة السلبية في جزئى الدراسة ترتبط ارتباطاً

وثيقاً بالعدوان والجنوح. Veroni, I. Eichelsheim, (Buist.et,2009).

4- دراسة ريما القديرى، بعنوان: التنشئة الأسرية وعلاقتها بانحراف الطلاب. دراسة حالة لمحافظة أبين باليمن (٢٠٠٦)، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التنشئة الأسرية والانحراف ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى ضعف عملية التنشئة الأسرية، وتحديد أثار وانعكاسات الانحراف على الفرد والأسرة والمجتمع اليمني .إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن التغيرات التي طرأت على طبيعة، وبنية الأسرة ووصف وتشخيص التنشئة الأسرية وعلاقتها بالانحراف الاجتماعي، إضافة إلى المنهج المقارن لإبراز أوجه الشبة والاختلاف بين الاتجاهات والقيم المختلفة للوالدين والأبناء، وأسلوب دراسة الحالة الذى يعد جزء من هذه الدراسة، وأداة أساسية للتعمق في دراسة الظاهرة، و قد استخدمت الاستبانة، والمقابلة لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة الميدانية، حيث قد تم التطبيق على عينة تتكون من١٠٠ طالب من الذكور وأسرهم.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ساعدت على الانحراف من حيث أن انتشار رقعة الفقر وانخفاض دخل الأسرة، وارتفاع عدد أفراد الأسرة، والوضع الاجتماعي، والتعليمي، وصعوبة الحياة المعيشية التي تعيشها الأسرة، هذا بالإضافة إلى تراجع أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى وضعف دور المدرسة، ووسائل الأعلام ومؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية والحديثة التي أثرت بشكل سلبي على تربية الناشئة الأمر الذي أوجد تربة خصبة لانحراف الطلاب في مجتمع الدراسة.(ريما القديرى، ٢٠٠٦).

٥- دراسة ديكوفيتش، جانسنس، وفان أس، بعنوان: تنبؤات الأسرة للسلوك المعادي للمجتمع في مرحلة المراهقة"، ٢٠٠٣، تناولت الدراسة أهمية البيئة الأسرية في تشكيل سلوك واتجاهات الأطفال. وعلى وجه الخصوص، في نوعية العلاقة بين الطفل والأبوين، جنباً إلى جنب مع مهارات الأبوة والأمومة، وهي المجالات الرئيسية ذات الأهمية في هذه دراسة. وقد إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على عينة غير عمدية من المراهقين. وكان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة القدرة المشتركة والفريدة من الجوانب المختلفة من أداء الأسرة للتنبؤ بالمشاركة في السلوك المعادي للمجتمع. وتناولت الدراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، والخصائص التفضيلية للوالدين، والخصائص الأسرية الأخرى، وعمليات التفاعل بين الوالدين والطفل داخل الأسر.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن العوامل القريبة مثل التفاعل بين الوالدين والطفل كانت هامة في المساعدة على تنبؤات للسلوك المعادي للمجتمع، ومستقلة عن التباين المشترك مع عوامل أخرى. وتماشياً مع النموذج الوصفي

المفترض، فإن تأثيرات العوامل البعيدة مثل الخصائص التفضيلية للوالدين والعوامل السياقية مثل الخصائص الأسرية تبدو غير مباشرة في الغالب، فبعد أن ارتبطت هذه العوامل بعوامل التفاعل مع الوالدين، لم تعد هذه العوامل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلوك المعادي للمجتمع. (ديكوفيتش، جانسنس، وفان أس، ٢٠٠٣).

6- دراسة فارينغتون، لويبر، ين، وأندرسون سج، بعنوان: الأسباب الفردية للجنوح "، ١٩٩٨، إستندت الدراسات السابقة لأسباب الجنوح إلى العلاقات بين الأفراد، وهدفت لمعرفة أسباب الإنحراف عن طريق مقارنة الارتباطات الفردية بين عوامل الخطر مع الانحراف. إستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي المقارن. وتكونت العينة من مجموعه ٥٠٦ صبياً في أقدم عينة من دراسة بيتسبرغ الشباب تتراوح أعمارهم ما بين سن ١٣,٨ و١٧,٨ في المتوسط.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن الانحراف يحدث بسبب ضعف العلاقة بين الأبوين، ضعف الإشراف الأبوي، وتدني الوالدين وتدني مشاركة الطفل في الأنشطة الأسرية. ويرتبط الإسكان الضعيف إرتباطاً إيجابياً بانحراف الفتيان الذين يعيشون في أحياء فقيرة ومتخلفة، ولكن ليس بالنسبة للأولاد الذين يعيشون في أحياء راقية. ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة تتعلق بالارتباطات المتخلفة في إطار الفروق بين الأفراد وفي نوعية أسباب الانحراف مقارنة بالعلاقات بين الأفراد. وكان جنوح الأقران أقوى ارتباط بالجنوح وفقاً للارتباطات بين الأفراد، ولكنه لم يكن سبباً للجنوح وفقا للارتباطات المتراكمة داخل الفرد. (فارينغتون، لويبر، ين، وأندرسون سج، 1998).

تعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع التنشئة الاجتماعية من زوايا متنوعة ومتباينة، كما استخدمت تلك الدراسات مجموعة من الأساليب المنهجية والإجراءات التي تتناسب وطبيعة موضوعات الدراسة من ناحية، وخصوصية مجتمعات الدراسة من ناحية أخرى. وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج محددة جاءت في معظمها مركزة على أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة كمؤسسة اجتماعية في مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء. كما أوضحت دراسات أخرى مدى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة على انحراف الأبناء، وأن ازدياد معدلات الفقر، وارتفاع عدد الأبناء داخل الأسرة، وتدهور الأوضاع والظروف المعيشية والسكنية للأسرة قد تكون من أهم العوامل المسؤولة عن انحراف الأبناء، إضافة إلى عوامل أخرى مثل التفكك الأسري بأشكاله وأنماطه المختلفة.

ولقد أفاد الباحثون من تلك الدراسات في بلورة موضوع الدراسة من جانب، وتحديد المفاهيم والإجراءات المنهجية المناسبة للدراسة الراهنة من جانب آخر، فضلاً عن مقارنة النتائج التي توصلت

إليها تلك الدراسات مع نتائج الدراسة الراهنة، وذلك بهدف الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف على كافة الأصعدة النظرية والمنهجية والميدانية.

سابعاً: المدخل النظرى للدراسة:

ثمة عدة مداخل نظرية إهتمت بتحليل، وتفسير أسباب، ومصادر السلوك الإنحرافى موضحة مدى أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وخاصة دور الأسرة، والمدرسة بوصفهما مصدراً أساسياً للقيم الاجتماعية، وتحديد اتجاهات الأفراد السلوكية، وبناء الشخصية، وفقاً وطبيعة الدور التربوى، والقيمى الذي تهدف إليه تلك المؤسسات وتسعى لغرسه لدى أفراد المجتمع، وصولاً لمجتمع أكثر سواءً على المستوى الأخلاقي، والاجتماعى، وكذلك التنموى. ومن هذه النظريات ما يلي:

أولاً: البنائية الوظيفية وتفسير السلوك الإنحرافى والجريمة:

تعد البنائية الوظيفية إحدى النظريات الاجتماعية التي اهتمت بتفسير السلوك الإنحرافى، والجريمة، وذلك من خلال مفهوم " اللامعيارية" الذى تحدث عنه عدد من مفكرى الوظيفية، ومن أهمهم " دوركايم" حيث قدم تعريفاً واضحاً، ودقيقاً لها يتمثل في أنها تعبر عن حالة من الإضطراب تصيب النظام، أو حالة من التسيب، وانعدام الإنتظام نتيجة عدد من الأزمات الاقتصادية، والكوارث الأسرية مما يؤدى إلى الإنحراف، والجريمة، وهو ما أكد عليه "دوركايم" في كتابه " تقسيم العمل الاجتماعى"، وهو ما يعبر عن " الإسهام الأول " للبنائية الوظيفية في تفسير الإنحراف، في حين يتمثل "الإسهام الثانى" في تفسير "روبرت ميرتون" للامعيارية كمسبب أساسي للإنحراف، حيث يعرّفها بأنها "تعبر عن انهيار القيم الاجتماعية، نتيجة لعدم التوافق وبفعل الإنفصال التام بينها، وبين قدرة أعضاء الجماعة على تقبلها "، وفى إطار ذلك يرى "ميرتون" أن الإنحراف ينتج عن عدم الترابط بين الأهداف، والغايات الثقافية التي يحددها المجتمع، وبين الوسائل التي يفرضها المجتمع لتحقيق ذلك (Robert merton,1968 :-).

هذا ويأتي " الإسهام الثالث " للبنائية الوظيفية في تفسير الجريمة، من خلال " تالكوت بارسونز " عبر نظريتة عن " النسق الاجتماعي " حيث أوضح أن الإنحراف هو حدوث اضطراب في توازن نسق التفاعل المستقر نتاج للتغير في بناء دوافع الفعل الاجتماعى لأعضاء النسق بفعل كبت حاجات غير القادرين على إشباعها، أو نتيجة لتحول البعض نحو توجه ثقافى أخر مغاير، أو نقد النموذج القيمى القائم ومحاولة استبداله بنموذج قيمي آخر، وفى هذا الإطار يحدد "بارسونز" ثمانية نماذج للإنحراف، وهى:

- السيطرة: وتحدث عندما يكون العنصر الإمتثالى هو السائد، بحيث لا يمكن فعل ما يتعارض معه.

– الإذعان: ويشير إلى وجود العنصر الإمتثالى، ولكنه يفتقد فاعلية التوجيه، أي تفهم الفاعل، واقتناعه بما يفعل.

– العدوانية: وهو توجيه انحرافى بفعل الشعور بالاغتراب عما هو سائد قيمياً، واجتماعياً.

– الإنفعال القهرى: وهو توجيه يتميز بغلبة المكون الاغترابى دون الإتجاه للعدوانية، حيث نجد أن حالته المتطرفة تتمثل في الإنعزالية.

– الفرض القهرى للمعيار: ويشير إلى التوجيه الانحرافى الذي ينتج عن الإرتباط بين التوجه الامتثالى، والفاعلية.

– التعلق الكمالى بالطقوس: وهو الحاجة عند التوجيه الامتثالى، ولكن مع انعدام الفاعلية تجاه المعيار.

– المراوغة: وتحدث عندما يكون المكون الاغترابى هو السائد، حيث يكون نموذجه فاعلاً، مما يدفعه إلى السخرية من القوانين لمجرد كونها قوانين.

– الانسحاب: وهو يعبر عن ارتباط المكون الاغترابي بالنموذج غير الفاعلى، حيث تتمثل في تحاشى المواقف التي قد تعرض فاعلها للجزاءات.

في إطار ما سبق طرحه أكد "بارسونز" على عدة عناصر أساسية التي من الممكن أن تخلق الإنحراف بالمجتمع، من خلال طبيعة العلاقة بين التوجيهات الفاعلية، وغير الفاعلية، والنموذج الاغترابى الامتثالى، ومنها:

– هناك علاقة وظيفية قوية بين كل من السلوك، والثقافة، والمجتمع.

– أن كل نسق اجتماعى يتضمن عدد من الآليات، والضوابط غير المخططة، تهدف إلى مواجهة السلوكيات، والميول الانحرافية

– أن الميل للسلوك المنحرف، أو الإلتزام بالضوابط، والقوانين الاجتماعية يعتمد على مضمون ما قد اكتسبه الفرد من قيم، وسلوكيات، ومعايير من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، مما يوضح الدور المحورى للأسرة، والمدرسة كأولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والقائم الأول بها.

– إن الميل للإنحراف لا يتم بصورة عشوائية، ولكنه أمر مقصود، ومحدد بنائياً، أي وفقاً وما يربي، وينشّأ عليه الأفراد، إضافة إلى طبيعة ما ينقل للفرد من خلال المجتمع، ومؤسساته المختلفة.

– يتأثر ميل الفرد للإنحراف بالفرص الموضوعية التي يتيحها النسق الاجتماعى (سامية الساعاتى،١٩٨٣).

ثانياً: نظرية "ريس" Reiss والسلوك الإنحرافى:

ترى هذه النظرية أن السلوك الإنحرافى(الجريمة) يمكن أن تنشأ نتيجة لفشل الضوابط الشخصية الاجتماعية في جعل السلوك أوالفعل الاجتماعى متماثلاً مع المعايير، والقواعد القانونية للنسق الاجتماعي، ومن مصادر الضبط الاجتماعى التي تقى المجتمع من الإنحراف، وتحول دون انتشار السلوكيات الإجرامية ضوابط المجتمع المحلى،

والضوابط النظامية التي تتضمن الجيرة، ومناطق الإقامة، بالإضافة إلى المدرسة التي تعد أبرز مصادر الضبط الاجتماعى من حيث التأثير، ولا يمكن إغفال دور الأسرة أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والقائم الأول بالضبط الاجتماعى، والسلوكى للأفراد كونها الجماعة الأولية، غير الرسمية في تشكيل شخصية الفرد.(Frazier , 1976 – :)، وقد أوضح "Reiss" عدة حالات يمكن أن تصبح في إطارها الضوابط غير الفعّالة مصدراً للإنحراف، ومنها:

– غياب المعايير السلوكية، والقواعد الاجتماعية لدى الجماعات المرجعية الهامة (الأسرة، المدرسة،).

– إنهيار الضوابط الاجتماعية التي كانت راسخة في مراحل سابقة.

– عندما لا يستطيع الفرد التكيف، مع طبيعة معايير الضبط الاجتماعى المتعارف عليها مجتمعياً.

– التناقض فيما بين القواعد الاجتماعية لدى الجماعات المرجعية السابق الإشارة لها، مما يؤدى إلى خلق حالة من التخبط الاجتماعى أو اللامعيارية، وهي إحدى أسباب الإنحراف، والجريمة بالمجتمع.(مصلح الصالح،٢٠٠٤: ١٠١–١٠٥).

ثالثاً: نظرية الضبط الاجتماعى "لهيرشي" Hirsch ، و"دوركايم":

حيث يوضح "Hirsch " من خلال نظرية الضبط الاجتماعى العوامل التي تحفز على الإنحراف السلوكى، والجريمة، وهو ما يمكن تلخيصه في ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة القائمة بالضبط الاجتماعى، والسلوكى للأفراد، مما ينتج عنه عدم احترام القوانين الاجتماعية، والخروج عليها، وعدم الإلتزام بها كآلية أساسية لضبط الأفراد اجتماعياً، وسلوكياً. وفى هذا الإطار تؤكد هذه النظرية على أن الإلتزام بالمدرسة يمنع السلوك الجانح، وفقاً وما تشير إليه العناصر التي تنطوى عليها تلك النظرية، ومنها:

– يتعلم أفراد المجتمع السلوك النظامى عن طريق التفاعل الاجتماعى، وبشكل أكثر فاعلية من التعرض للتجربة، والخطأ في الحياة الاجتماعية، مما يبرهن مدى أهمية التفاعل الذي تخلقه مؤسسات الضبط والتنشئة الاجتماعية، وخاصة الأسرة، والمدرسة.

– الفرد الذى يرتكب الجريمة، ويمارس السلوك الإنحرافى لا تنقصه الأخلاق، ولكن لديه أخلاقيات مختلفة، كون الفرد لا يولد بالفطرة مجرم، حيث لا يعرف شيء عن السلوك السوى، وغير السوى، ومن ثم، فالسلوك الإنحرافى يُكتسب وليس بالفطرة.

– يتم ضبط الجريمة جزئياً، لأن الناس لا يؤذون من يحبونهم، ولا يخاطرون في فقدان سمعتهم، ومكانتهم.

– لا يلتزم الأفراد دائماً بالقانون، وكذلك لا يخرقونه دائماً.

– يميل الناس إلى الجريمة، أو الابتعاد عنها، والالتزام بالقانون، ومن خصائص الملتزمين بالقانون ما يلى:

– فيما يتعلق بطبيعة الروابط والعلاقات الاجتماعية مع الأخرين نجدها قوية، وفعّالة، مما يحول دون ارتكاب الجريمة، والإنحراف، ومن أقوى هذه الروابط ما يتكون في إطار الأسرة، إضافة إلى من بيدهم السلطة داخل المدرسة كالمدرسين، والموظفين، والعلاقات الشخصية الأخرى.

– التعهدات، والالتزامات: وتشير إلى الإستثمارات الاجتماعية التي يقوم بها الفرد تجاه الآخرين كالزوجة، والأبناء، التعليم، والوظيفة، والإستثمارات المالية، واستثمارات الملكية، وكلما كانت تلك الإستثمارات مهمة للفرد، كانت فرصة ارتكاب الجريمة أقل.

– معتقدات الفرد، ومدى تمسكه بها، والحفاظ عليها، تعتبر من أهم العوامل التي تحول دون ارتكاب الجريمة، والانحراف. (Hirsch , 1969).

ومن ناحية أخرى يوضح إميل دوركايم في نظريتة عن الضبط الاجتماعى أن الأفراد عندما لا يحترمون السلطة الأخلاقية للمجتمع، أوعندما لا يستطيع المجتمع فرض سلطته الأخلاقية على سلوكيات أفراده، فإنهم ينتهجون سلوكاً اجتماعياً غير سوياً وفق شهواتهم، ومصالحهم الشخصية، مما يؤدى إلى العنف، والإنحراف ويهيئ الفرصة لإنتشار الجريمة. ويرى دوركايم أن الأسرة تعد بمثابة أقوى الآليات التي تدعم تنشئة الأفراد، وتربطهم بمجتمعاتهم، وتحفز لديهم السلوكيات الأخلاقية الإيجابية التي تتفق وضوابط المجتمع من خلال ما تمارسه من رقابة، وتربية اجتماعية تجاههم، أي أن الأسرة من خلال نظرية دوركايم المؤسسة التي تكسب الفرد قواعد، وضوابط أخلاقية من شأنها بناء المجتمع (مصلح الصالح،٢٠٠٤ :١٠١).

نستنتج من التحليلات النظرية السابقة أن النظريات الثلاثة يمكن الإفادة من مقولاتها في تفسير مشكلة الدراسة، والتي تتمثل في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وبخاصة مؤسستي الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة، حيث يمكن إعتبار الأسرة والمدرسة نسقين فرعيين داخل البنية الاجتماعية بصورة عامة، فالأسرة تمثل نسقاً إجتماعياً فرعياً داخل البنية الاجتماعية تتحدد أهم وظائفها في التنشئة الاجتماعية وتربية الأبناء على القيم الاجتماعية الإيجابية التي تمثل حصناً لهم يحول دون وقوعهم في السلوك الاجرامي بأنماطه وأشكاله المختلفة. ومن جانب آخر، فالمدرسة كذلك تمثل نسقاً فرعياً داخل النظام التربوي، والذي يُعد هو الآخر من أهم النظم الاجتماعية التي تؤدي عدداً من الوظائف يتمثل أهمها في التربية والتعليم، حيث أن من أهم وظائفها نقل الموروثات الثقافية وتعليمها للجيال، وذلك للاستفادة منها في حياتهم اليومية، كما أنها في الوقت ذاته تُمكن السباب من الانفتاح على الثقافات الأخرى والإفادة من تلك الثقافات في نمو شخصياتهم ومستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي.

ومن ثم، فإن قيام هاتين المؤسستين بوظائفهما في عملية التنشئة الاجتماعية والتربوية، يؤدي إلى

تماسك المجتمع واستقراره وتوازنه، أما إذا حدث ما يسمي بالخلل الوظيفي، وذلك من خلال تراجع هاتين المؤسستين عن تحقيق وظائفهما بالشكل الذي ينبغي أن يكون، يحدث توتر وإضطراب وخلل على مستوى النظم الاجتماعية الأخرى، والمجتمع بصورة عامة، ومن ثم تنتشر اللامعيارية على حد تعبير دوركايم، ويحدث تفكك وفوضى في المجتمع، ومن ثم تنتشر الجريمة والسلوك الانحرافي في ظل هذ الظروف. وهذا يعني أن هاتين المؤسستين إلى جانب مؤسسات أخرى كالمؤسسات الدينية والاعلامية والتثقيفية لهما دور كبير في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته واستقراره.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تَعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية التي تحاول التعرف على أهمية ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، والمدرسة) في الوقاية من الجريمة، من وجهة نظر الشباب (١٨-٣٥ سنه)، وهو ما يمكن توضيحه واستنباطه من خلال مدى وعى الشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة (دبي، الشارقة، عجمان) بطبيعة، وأهمية هذا الدور، مما يستوجب الإعتماد على أداة صحيفة الاستبيان لجمع البيانات التي يمكن في إطارها ومن خلال استقراءها، وتحليلها تحقيق الهدف من الدراسة.

هذا مع ضرورة الإيفاء بالصدق والثبات، ويقصد بالصدق أن يقيس أسلوب القياس فعلاً ما يفترض أن يقيسه، ويتم هذا بتحديد فئات التحليل بدقة وتعريفها تعريفاً واضحاً، وعرض صحيفة الاستبيان على مجموعة من الخبراء والمتخصصين للتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، لذلك فقد تم عرض موضوع الدراسة والأهداف والتساؤلات وأداة الدراسة على عدد من المحكمين(*)، للتأكد من صلاحيتها لقياس مختلف أبعاد مشكلة الدراسة، أما الثبات فيوضح أنه يمكن أن نكررعملية التحليل لنتائج الدراسة المبدئية لعدد معين من مفردات عينة الدراسة، قدرت ب ٤٠ مفردة ممثلة لعينة الدراسة الكلية، وقد تم الوصول إلى نتائج ثابتة فى كل مرة، كما قد تم تحليل المادة نفسها على فترات زمنية متباعدة، وقد كانت النتائج متفقة فى كل مرة مع النتائج فى المرات السابقة لها، ولم تتغير نتائج التحليل بنسبة كبيرة من تحليل لأخر، مما يعنى أن الأداة دقيقة ولا تحتاج إلى تعديلات.

كما تم التطبيق على عينة عمدية ممثلة للشباب الإماراتى (ذكوراً وإناثاً)، تتضمن إمارة (دبي، الشارقة، عجمان)، ويقدر حجم العينة الإجمالى بـ ٣٣٩ مفردة ممن هم في الفئة العمرية ١٨-٣٥ وفقاً للتعريف الإجرائى لمفهوم الشباب بالدراسة الراهنة.

وقد تم اختيار العينة وفقاً لعدة مبررات من أهمها:

- اعتمدت الدراسة على عينة من الشباب لما لهذه الفئة من أهمية جوهرية في العملية التنموية للمجتمع، حيث تشير الأدبيات المختلفة إلى أن الشباب هم سواعد المجتمع ووسيلته الأساسية لتحقيق التطور والإستقرار.

– تم اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة كمجتمع للدراسة، وذلك كونها من المجتمعات العربية التي تولى اهتماماً خاصاً بمؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة، وتوفير العديد من آليات الدعم الاجتماعى، والاقتصادي، والنفسى، إضافة إلى طبيعة الدور الذى تحاول من خلاله الدولة تطوير، وتجويد العملية التعليمية، والنهوض بالوضع التربوى، والأخلاقى في إطار ما تفرضه من خطط وإستراتيجيات تعليمية، ومبادرات، لنشر الوعى بأهمية دور المدرسة، وخاصة من الناحية التربوية والأخلاقية، وتقويم دور المدرسة في توجهها نحو المجتمع، وتحقيق أهدافه التنموية.

– يحتوي مجتمع الدراسة الراهنة (دبى، الشارقة، عجمان) على أكبر الإمارات من حيث معدل الكثافة السكانية.

وقد إعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان، حيث تضمنت عدداً من المحاور الرئيسية جاءت على النحو الآتي: الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لعينة الدراسة، دور الأسرة في الوقاية من الجريمة، دور المدرسة في الوقاية من الجريمة، دور الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي في الوقاية من الجريمة، وأخيراً المعوقات التي تحول دون تفعيل دور كل من الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة.

كما تم الإعتماد على أسلوبين لتحليل بيانات الدراسة الميدانية هما: الأسلوب الكمي، وذلك من خلال الجداول التكرارية البسيطة، والأسلوب الكيفي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة؛ وذلك باستخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام أساليب الإحصاء التحليلى للدراسة الميدانية والتى شملت مقاييس المتغيرات وهي مقايس الاهمية النسبية، مقياس الترتيب حسب الأهمية، ومقياس المتوسط الراجح (الانحدار المتعدد/ التباين) مع التركيز على تحليل بيانات متغير النوع فى كل المقاييس.

تاسعاً: – الدراسة الميدانية:

أولاً: الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لعينة الدراسة:

١– توزيع العينة وفقاً لمتغير النوع:

إن معرفة الخصائص النوعية لعينة الدراسة لا شك في أنه يمكن أن يفسر مدى الاختلاف أو الاتفاق في وجهات نظرهم فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة. وقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن عينة الدراسة موزعة بين الذكور والاناث على النحو الآتي: بلغ إجمالي عدد الذكور ١٤٦ مفردة بنسبة بلغت ٤٣,١%، بينما بلغ إجمالي الباناث ١٩٣ مفردة بنسبة بلغت ٥٦,٩% من إجمالي العينة، وهذا يشير إلى زيادة عدد الإناث على عدد الذكور. والبيانات الواردة بالجدول الآتي توضح ذلك:

جدول رقم (١) يوضح

توزيع أفراد العينة حسب للنوع

النوع	ك	%
ذكور	١٤٦	٤٣,١
إناث	١٩٣	٥٦,٩
المجموع	٣٣٩	%١٠٠

٢- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر والنوع:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة لتوزيع افراد العينة تبعاً لمتغير الفئة العمرية والنوع بين الشباب من الجنسين هى الفئة العمرية (١٩ – ٢٧ سنة)، حيث بلغت نسبة الإناث ٥٦,٥% بينما بلغت نسبة الذكور ٥١,٤%. تليها الفئة العمرية (٢٨ – ٣٥ سنة) حيث بلغت نسبة الذكور لهذه الفئة 36.30% و نسبة الإناث ٢٨%، أما بالنسبة للفئة العمرية (أقل من ١٨ سنة) فقد مثلت أقل نسبة، حيث بلغت نسبة الذكور 4.1% ونسبة الاناث 1.6%. ويمكن الكشف عن ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (٢):

توزيع افراد العينة تبعاً لمتغير الفئة العمرية

الفئة العمرية		النوع	
		ذكر	أنثى
أقل من ١٨ سنة	التكرار	6	3
	النسبة المئوية %	4.10	1.60
بين ١٩ ـ ٢٧ سنة	التكرار	75	109
	النسبة المئوية %	51.40	56.50
بين ٢٨ ـ ٣٥ سنة	التكرار	53	54
	النسبة المئوية %	36.30	28.00
أكثر من ٣٥ سنة	التكرار	12	27
	النسبة المئوية %	8.20	14.00
المجموع	التكرار	146	193

٣- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي:

لا شك في أن معرفة المستويات التعليمية لعينتي الدراسة الذكور والاناث، ومعرفة مدى التباين والتنوع في تلك المستويات، يمكن أن يعكس تأثيرات واضحة على مستوى الوعي الاجتماعي والمعرفي والثقافي للمبحوثين، وهو الأمر الذي ينعكس على آرائهم ووجهات نظرهم فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، ويمكن الكشف عن مدى التباين والتنوع في المستويات التعليمية للمبحوثين والمبحوثات من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (٣) يوضح

توزيع افراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمى

المستوى التعليمي		النوع		الإجمالي
		أنثى	ذكر	
جامعي	التكرار	150	67	217
	النسبة المئوية %	77.70	19.76	64.01
ثانوي	التكرار	25	57	82
	النسبة المئوية %	13.00	16.81	24.18
جامعي فما فوق	التكرار	18	8	26
	النسبة المئوية %	9.30	2.39	7.66
إعدادي	التكرار	0	14	14
	النسبة المئوية %	0,00	4.12	4.12
الإجمالي	التكرار	193	146	339
	النسبة المئوية %	100	100	100

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق والتي تتعلق بتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمى أن أعلى نسبة لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمى هى ٦٤,١% بمستوى التعليم الجامعى. ومن حيث توزيع النسب وفقاً للنوع، فقد بلغت نسبة الإناث لهذا المستوى التعليمى ٧٧,٧% وهي أعلي نسبة عن نسبة الذكور، حيث بلغت نسبة الذكور ١٩,٧ %. أما بالنسبة للمستوى التعليمي الثانوى، فقد بلغت النسبة ٢٤,١٨ % من مجموع أفراد العينة. ونسبة الذك ور ١٦,٨١ % أعلي من نسبة الإناث ١٣%. أما بالنسبة لمستوى التعليم فوق الجامعى، فقد بلغت النسبة ٧,٦٦% من مجموع أفراد العينة. ونسبة الذكور 2.39 % ونسبة الإناث ٩,٣٠%وأدني نسبة كانت لمستوى التعليم الإعدادي، فقد بلغت النسبة ٤,١٢% من مجموع أفراد العينة. ونسبة الذكور 4.12% بينما لم توجد لمستوى التعليم الإعدادي نسبة في فئة الإناث.

٤- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مكان الاقامة:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بتوزيع افراد العينة تبعاً لمتغير مكان الإقامة أن أعلى نسبة لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان الاقامة هى نسبة قاطنى إمارة دبي والتى بلغت ٦٥,٧٨%، و من حيث النوع فإن نسبة الإناث بلغت ٧٧,٧% أعلي من نسبة الذكور ٥٠%. تليها نسبة الأفراد قاطنى إمارة الشارقة وهي ٢٢,١٢ %، وجاءت نسبة الذكور ٣٧,٧ أعلي من نسبة الإناث ١٠,٤%. أما أدني نسبة فهي نسبة قاطنى إمارة عجمان من أفراد العينة، حيث بلغت ١٢,٠٩%، ونسبة الذكور هى ١٢,٣ %. أما نسبة الإناث فقد بلغت ١١,٩%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (4) يوضح

توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان الإقامة

مكان الإقامة		النوع		الإجمالي
		أنثى	ذكر	
دبي	التكرار	73	150	223
	النسبة المئوية %	50.00	77.70	65.78
الشارقة	التكرار	55	20	75
	النسبة المئوية %	37.70	10.40	22.12
عجمان	التكرار	18	23	41
	النسبة المئوية %	12.30	11.90	12.09
الإجمالي	التكرار	146	193	339
	النسبة المئوية %	100	100	100

٥- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الدخل الشهري:

يعتبر الدخل من المؤشرات المهمة التي تعكس المستوى الاقتصادي لعينة الدراسة، والذي يكون له أكبر الأثر في تحديد الظروف المعيشية وأنماط الحياة والمعيشة. وتعكس بيانات الدراسة الميدانية عن تنوع وتفاوت مستويات الدخول الشهرية بالنسبة لعينتي الدراسة من الذكور والإناث بصورة عامة، حيث كشفت بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بتوزيع العينة حسب مستويات الدخول أن أعلى نسبة لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير دخل الأسرة فى الشهر قد بلغت النسبة ٤٦,٩% من مجموع أفراد العينة والتى بلغ مستوى دخلها (أكثر من 20,000)، أما نسبة الذكور فقد بلغت ٦٥,٨% وهي أعلي من نسبة الإناث والتي بلغت ٢١,٩%.

أما عن مستوى دخل الأسرة (١٥,٠٠٠- أقل من 20,000) فى الشهر، فقد بلغت النسبة ١٨,٥٨% من مجموع أفراد العينة، حيث بلغت نسبة الذكور 15.50% بينما بلغت نسبة الإناث 22.00 % وهي أعلي من نسبة الذكور. وبالنسبة لمستوى دخل الأسرة (10,000 – أ قل من15,000) فى الشهر، فقد بلغت نسبة 20.35 %من مجموع أفراد العينة، حيث بلغت نسبة الذكور 10.90% وهي أقل من نسبة الإناث 32.90 %. وأما فيما يتعلق بمستوى دخل الأسرة (أقل من ١٠,٠٠٠) فى الشهر، فقد بلغت النسبة 14.15 %من مجموع أفراد العينة، وهي أدني نسبة، حيث بلغت نسبة الذكور 7.80 % وهي أقل من نسبة الإناث التي
بلغت 22.60 % . ويمكن توضيح ذلك من البيانات الميدانية الآتية:

جدول رقم (٥)يوضح

توزيع افراد العينة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة

دخل الأسرة فى الشهر/درهم		النوع		الإجمالي
		أنثى	ذكر	
10,000أقل من	التكرار	33	15	48
	النسبة المئوية %	22.60	7.80	14.15
10,000 -أ قل من 15,000	التكرار	48	21	69
	النسبة المئوية %	32.90	10.90	20.35
١٥,٠٠٠- أقل من 20,000	التكرار	33	30	63
	النسبة المئوية %	22.00	15.50	18.58
أكثر من 20,000	التكرار	32	127	159
	النسبة المئوية %	21.90	65.80	46.90
الإجمالي	التكرار	146	193	339
	النسبة المئوية %	100	100	100

٦- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي للأب:

تكشف البيانات المتعلقة بتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمى للأب أن أعلى نسبة لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمى للأب هى 58.40% بمستوى التعليم الجامعى. ومن حيث توزيع النسب وفقاً للنوع، فقد بلغت نسبة الإناث لهذا المستوى التعليمى 43.20%، بينما بلغت نسبة الذكور 69.90 %. أما بالنسبة لمستوى التعليم الثانوى، فقد بلغت النسبة 14.74 % من مجموع أفراد العينة. وبلغت نسبة الذكور 10.40 %، ونسبة الإناث 20.50%. وبالنسبة لمستوى التعليم الإعدادى، فقد بلغت النسبة ١٠,٣٢% من مجموع أفراد العينة. وقد بلغت نسبة الذكور 5.20% ونسبة الإناث ١٧,٢٠%. وفيما يتصل بمستوى التعليم فوق الجامعى، فقد بلغت النسبة 8.28 % من مجموع أفراد العينة. وقد بلغت نسبة الذكور 7.30 % ونسبة الإناث 9.60 %. أما فيما يتعلق بمستوى التعليم الابتدائى، فقد بلغت النسبة 8.25% من مجموع أفراد العينة. وقد بلغت نسبة الذكور 7.30% ونسبة الإناث 9.60%. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (٦)يوضح

توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمى للأب

المستوى التعليمي		النوع		الإجمالي
		أنثى	ذكر	
جامعي	التكرار	63	135	198
	النسبة المئوية %	43.20%	69.90%	58.40%
ثانوي	التكرار	30	20	50
	النسبة المئوية %	20.50%	10.40%	14.74%
إعدادي	التكرار	25	10	35
	النسبة المئوية %	17.20%	5.20%	10.32%
جامعي فما فوق	التكرار	14	14	28
	النسبة المئوية %	9.60%	7.30%	8.28%
ابتدائي	التكرار	14	14	28
	النسبة المئوية %	9.60%	7.30%	8.25%
الإجمالي	التكرار	193	146	339
	النسبة المئوية %	100%	100%	100%

ومن حيث توزيع النسب وفقاً للنوع فقد بلغت نسبة الإناث لهذا المستوى التعليمى 37.70%، بينما بلغت نسبة الذكور 67.90 %. أما بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي، فقد بلغت النسبة 15.92% من مجموع أفراد العينة. وبلغت نسبة الذكور 9.80% ونسبة الإناث 24.00%. وبالنسبة لمستوى التعليم فوق الجامعي، فقد بلغت النسبة 7.66 % من مجموع أفراد العينة. وقد بلغت نسبة الذكور 8.30 % ونسبة الإناث 6.80 %. وفيما يتعلق بمستوى التعليم الإعدادي، فقد بلغت النسبة 12.09 %من مجموع أفراد العينة. وقد بلغت نسبة الذكور 5.70% ونسبة الإناث 20.50%. أمابالنسبة لمستوى التعليم الابتدائي، فقد بلغت النسبة 9.43% من مجموع أفراد العينة. ونسبة الذكور 8.30% ونسبة الإناث 11.00%.

٧- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي للأم:

مما لا شك فيه أن المستوى التعليمي للآباء ينعكس على المستوى الثقافي والمعرفي للأبناء، وذلك حيث يختلف أسلوب تنشئة الأبناء الذين يعيشون في ظل أسرة تضم آباء متعلمين ومثقفين عن أسلوب التنشئة الذي يتم في أسرة تضم آباء غير متعلمين وغير مثقفين، ومن ثم فالمناخ الاجتماعي والثقافي للأسرة يعكس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي للأبناء. ولقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالمستويات التعليمية لأمهات المبحوثين والمبحوثات أن أعلى نسبة لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمى للأم هى 54.86% بمستوى التعليم الجامعى.

ووجهات نظرهم في متغيرات الدراسة. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

وتشير البيانات السابقة إلى تنوع المستويات التعليمية سواء بالنسبة لأمهات الذكور أو الإناث، وهو ما يعني أن يكون هناك تأثيرات على آراء أفراد العينة

جدول رقم (٧) يوضح
توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمى للأم

المستوى التعليمي		النوع		الإجمالي
		أنثى	ذكر	
جامعي	التكرار	55	131	186
	النسبة المئوية %	37.70	67.90	54.86
ثانوي	التكرار	35	19	54
	النسبة المئوية %	24.00	9.80	15.92
إعدادي	التكرار	30	11	41
	النسبة المئوية %	20.50	5.70	12.09
ابتدائي	التكرار	16	16	32
	النسبة المئوية %	11.00	8.30	9.43
جامعي فما فوق	التكرار	10	16	26
	النسبة المئوية %	6.80	8.30	7.66
الإجمالي	التكرار	193	146	339
	النسبة المئوية %	100	100	100

ثانياً: تحليل النتائج وفقاً لأهداف وتساؤلات الدراسة:

أ- دور التنشئة الاجتماعية في مؤسستي الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة:

تكشف التحليلات الاحصائية التي تعبر عن إستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالأهمية النسبية والمتوسط المرجح لدور التنشئة الاجتماعية في مؤسستي الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة، حيث جاءت نتائج التحليل كما يلي:

- أن أعلي نسبة 96.30 % توفير طرق وأساليب لحل المشاكل التي تواجهه الشباب. بينما الإجابة بالموافقة على العبارة نسبة 94.90 % من الإناث و٩٦,٦٠ % للذكور.

- أن ٩١,١٥% من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أهمية ترسيخ المعتقدات والممارسات السلوكية والعلاقات المنظمة للشباب. بينما جاءت الإجابة بالموافقة على العبارة نسبة ٨٤,٩٠% من الإناث ونسبة ٨٤,٩٠% من الذكور.

- كما أن أدني نسبة إجابة نسبة ٨٣,٩٠% من مجموع أفراد العينة بالموافقة على أهمية نقل الموروثات الثقافية والاجتماعية من جيل لآخر. بينما الإجابة بالموافقة على العبارة نسبة ٩٦,٤٠% من

الإناث ونسبة ٧١,٩٠% من الذكور. وتشارك في هذه المرتبة الإجابة التي بلغت نسبتها ٨٣,٩٠% من مجموع أفراد العينة بالموافقة على أهمية الترابط والتكامل مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى. بينما الإجابة بالموافقة على العبارة نسبة ٩١,٧٠% من الاناث ونسبة ٧٦,١٠% من الذكور. وجاء المتوسط المرجع عالياً بما يعادل ٤,٣. وتكشف البيانات الموضحة بالجدول الآتي ذلك.

جدول رقم (٨) يوضح

الأهمية النسبية والمتوسط المرجح لدور التنشئة الاجتماعية

في مؤسستي الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة

العبارات	النسبة المئوية للموافقة (%)		الإجمالي (%)	الترتيب
	ذكور	إناث		
ترسيخ المعتقدات والممارسات السلوكية و العلاقات المنظمة للشباب	84.90	84.90	91.15	٢
نقل الموروثات الثقافية و الاجتماعية من جيل لأخر	71.90	96.40	83.90	3
توفير طرق و أساليب لحل المشاكل التي تواجهه الشباب	96.60	94.90	96.30	1
الترابط و التكامل مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى	76.10	91.70	83.90	3
المتوسط المرجح	4.3			

ب – دور الأسرة في الوقاية من الجريمة:

تكشف التحليلات الاحصائية التي تعبر عن استجابات المبحوثين عينة الدراسة فيما يتعلق بدور الأسرة في الوقاية من الجريمة عن مجموعة من النتائج نجملها فيما يأتي:

– أن أعلي نسبة كانت نسبة 100 % من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن استقرار الأسرة قد يقلل من إنخراط الشباب فى الجريمة. وقد جاءت نسبة الإجابة بالموافقة على العبارة متساوية بين الذكور والإناث، وقد بلغت 100 % لكل منهما.

– بلغت نسبة الإجابة ٩٦,٧ % من مجموع أفراد العينة بالموافقة على أن إلمام الوالدين بأسس التربية السليمة يسهم فى إبعاد الشباب عن الجريمة. وقد بلغت نسبة الإجابة بالموافقة على العبارة ٩٨,٤ % بالنسبة للإناث ونسبة 94.6 % للذكور.

– أما نسبة 92.91 % من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن مراقبة الأهل لسلوكيات الأبناء اليومية يُعد أمراً هاماً لتقليل فرصة ارتكابهم للسلوك الإجرامي. بينما جاءت الإجابة بالموافقة على العبارة نسبة 96.8 % من جانب الإناث ونسبة 87.6 % من جانب الذكور.

– وقد أجابت نسبة ٩٢,٠٣ % من مجموع افراد العينة بالموافقة على أن إلتزام الأسرة بالقيم الدينية يعزز السلوك القويم للأبناء. حيث جاءت الإجابة بالموافقة على العبارة نسبة 97.9 % من جانب الاناث ونسبة 84.2 % من جانب الذكور.

– وأجابت ما نسبته 91.4 % من مجموع أفراد العينة بالموافقة على أن إرشاد وتوعية الأبناء يمثل إجراءً وقائياً للحد من الجريمة. على الرغم من وجود بعض الفروق بين نسبة إستجابات الذكور ونسبة استجابات الإناث على متغير الموافقة على العبارة، حيث بلغت النسبة 96.4 % من جانب الإناث، و٨٤,٣ % من جانب الذكور.

– وأجابت نسبة 91.1 % من مجموع أفراد العينة بالموافقة على أن متابعة الأسرة تحصيل أبنائها في المدرسة يعتبر عاملاً مهماً في الرقابة وضبط سلوكهم، وهي تعتبر أدني نسبة. وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة 91.1 % من قبل الإناث، بلغت نسبة الاستجابات 83.5 % من جانب الذكور.

– كما أوضحت النتائج أيصاً أن النسبة الاجمالية لإستجابات المبحوثين أفراد العينة قد بلغت 89.96% من مجموع الاستجابات فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالموافقة على أن أساليب التنشئة الأسرية الديموقراطية تقلل من إرتكاب الجريمة. غير أن ثمة إختلافات بين نسب أستجابات المبحوثين الذكور ونسب استجابات المبحوثات الإناث، حيث بلغت نسبة الموافقة على العبارة 96.4 % من جانب الإناث، ونسبة الاستجابات بلغت 81.5 % من جانب الذكور.

وهو ما يشير إلى أن ثمة إختلافات بين الذكور والإناث في وجهات نظرهم وآرائهم حول ما إذا كانت أساليب التنشئة الأسرية التي تعتمد على إتاحة الحرية للأفراد الأسرة للحوار والمناقشة، تقلل من معدلات إرتكاب الجرائم، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الإناث.

– ومن جانب آخر، أوضحت البيانات والتحليلات أن النسبة الاجمالية لأفراد العينة الذين أكدوا على الموافقة على أن إلتزام الأسرة بالقيم الاجتماعية السائدة يقلل من فرص إرتكاب الأبناء للجريمة، قد بلغت 89.37 % من مجموع الاستجابات، وعلى الرغم من ذلك، فثمة فروق واختلافات بين وجهات نظر الذكور والإناث حول هذه المتغير، فبينما جاءت نسبة الموافقة على العبارة 97.9 % من جانب الإناث، بلغت نسبة الموافقة على هذه العبارة 87 % من جانب الذكورالذكور. ومن ثم، فالفروق جاءت هنا أيضاً لصالح فئة الإناث على حساب فئة الذكور، مما يعني أن الإناث هن أكثر قدرة على تقدير المواقف وتقييمها من الذكور.

– كما بين النتائج أيضاً أن النسبة الاجمالية لاستجابات المبحوثين الذكور والإناث على المتغير المتعلق بالموافقة على أن إشراك الأبناء في القرارات الأسرية يزيد من ثقتهم بأنفسهم وإلتزامهم بالمعايير

الاجتماعية، قد بلغت ٨٨,٧% من مجموع الاستجابات. وبالرغم من ذلك، نجد فروق واختلافات واضحة بين نسب استجابات الإناث ونسب استجابات الذكور على هذا المتغير، فبينما بلغت نسبة الموافقة على العبارة ٩٦,٩ % من جانب الإناث، بلغت نسبة استجابات الذكور على العبارة ذاتها 78.0 %.

وهو الأمر الذي يؤكد أيضاً على أن الإناث أكثر إدراكاً ووعياً بأهمية وضرورة إشراك الأبناء في القرارات الأسرية، وأن هذا الإجراء يُزيد من ثقتهم بأنفسهم ويمنحهم القدرة على الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية الايجابية، ومن ثم وقايتهم من الوقوع في الجريمة والأشكال المختلفة للسلوك الانحرافي.

– وتأتي بعد ذلك النسبة الاجمالية لاستجابات المبحوثين 87.8 % من أفراد العينة بالموافقة على أن عدم التعرض لأنماط التنشئة القاسية يدعم الشباب على الابتعاد عن بعض السلوكيات غير المقبولة اجتماعياً. وثمة اختلافات وتباينات في نسب استجابات كل من الإناث والذكور حول هذا المتغير، فبينما بلغت نسبة الموافقة على العبارة 95.4 % من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات على المتغير ذاته 77.4 % من جانب الذكور.

– أجابت ما نسبته 86.72% من مجموع أفراد العينة بالموافقة على أن سؤال الأسرة المتكرر عن أصدقاء الأبناء يشعرهم بالمراقبة ويشجعهم على الإلتزام بمعايير السلوك القويم. فبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة 94.3 % من جانب الإناث، لم تزد نسبة الاستجابات عن 76.8 % من جانب الذكور.

– وقد أوضحت النتائج أيضاً أن نسبة 85.83 % من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن تواصل الوالدين مع المدرسة لمعرفة سلوك الأبناء يمثل إجراءً يقى الشباب من الجريمة. وثمة فروق بين استجابات الإناث والذكور على هذا المتغير، فبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة 98 % من جانب الإناث، لم تتجاوز نسبة الاستجابات على المتغير ذاته 69.8 % من جانب الذكور.

– وأخيراً تشير نتائج الدراسة إلى أن النسبة الاجمالية لاستجابات عينة الدراسة قد بلغت 77.27 % من مجموع أفراد العينة الذين أجابوا بالموافقة على أن عدم وجود مشاكل أسرية يشجع الشباب على عدم الاختلاط برفاق السوء. وعلى الرغم من ذلك، فقد جاءت النسب متباينة من حيث النوع، فبينما بلغت نسبة الاستجابات الخاصة بالموافقة على العبارة 95.3 % من جانب الإناث، لم تتجاوز نسبة الاستجابات 65.8 % من جانب الذكور. وقد بلغ المتوسط المرجح لدور الاسرة في الوقاية من الجريمة 4.1 وهو أقل متوسط من بقية كل الأدوار التي تسهم في الحد من الجريمة التي تناولتها الدراسة بالتحليل في هذا الجزء. ويمكن الكشف عن ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (٩) يوضح

الأهمية النسبية والمتوسط المرجح لدور الأسرة في الوقاية من الجريمة

العبارات	النسبة المئوية للموافقة (%)		الإجمالي	الترتيب
	ذكور	إناث		
استقرار الأسرة قد يقلل من انخراط الشباب فى الجريمة	100	100	100	1
إلمام الوالدين بأسس التربية السليمة يسهم فى إبعاد الشباب عن الجريمة.	94.6	98.4	96.7	2
عدم وجود مشاكل أسرية يشجع الشباب على عدم الاختلاط برفاق السوء.	65.8	95.3	77.27	13
عدم التعرض لأنماط التنشئة القاسية يدعم الشباب على الابتعاد عن بعض السلوكيات غير المقبولة اجتماعياً	77.4	95.4	87.8	10
أساليب التنشئة الأسرية الديموقراطية تقلل من ارتكاب الجريمة.	81.5	96.4	89.96	7
مراقبة الأهل لسلوكيات الأبناء اليومية يُعد أمراً هاماً لتقليل فرصة ارتكابهم للسلوك الاجرامي.	87.6	96.8	92.91	3
تواصل الوالدين مع المدرسة لمعرفة سلوك الأبناء يمثل إجراءً يقى الشباب من الجريمة.	69.8	98	85.83	12
سؤال الأسرة المتكرر عن أصدقاء الابناء يشعرهم بالمراقبة ويشجعهم على الالتزام بمعايير السلوك القويم.	76.8	94.3	86.72	11
التزام الأسرة بالقيم الاجتماعية السائدة يقلل من فرصة الأبناء في ارتكاب الجريمة.	87	97.9	89.37	8
التزام الأسرة بالقيم الدينية يعزز السلوك القويم للأبناء.	84.2	97.9	92.03	4
إرشاد وتوعية الأبناء إجراء وقائي للحد من الجريمة.	84.3	96.4	91.4	5
إشراك الأبناء في القرارات الأسرية يزيد من ثقتهم بأنفسهم والتزامهم بالمعايير الاجتماعية.	78	96.9	88.73	9
متابعة الأسرة تحصيل أبنائها في المدرسة يعتبر عاملاً مهماً في الرقابة وضبط سلوكهم.	83.5	91.1	91.1	6
المتوسط المرجح	4.1			

ج- دور المدرسة في الحد من الجريمة:

إذا كان الأسرة هي المؤسسة الأساسية التي تتولى تربية الطفل وتنشئته وبخاصة في مراحله الأولى على القيم الاجتماعية الايجابية، وإكسابه الأنماط السلوكية التي تتفق مع القيم الاجتماعية التي تتبناها، والتي تمثل مرجعية بالنسبة لها، فإن للمدرسة بوصفها مؤسسة تربوية دوراً أساسياً أيضاً في تعليم الطفل وتربيته على القيم الايجابية وأنماط السلوك التي تتفق والقيم الاجتماعية العامة والمتفق عليها من قبل المجتمع. ويمكننا توضيح ذلك من خلال تحليل آراء المبحوثين ذكوراً كانوا أم إناثاً في الدور الذي تقوم به المدرسة لحماية الشباب من الوقوع في أنماط الجريمة المختلفة، وذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (١٠) يوضح
الأهمية النسبية والمتوسط المرجح لدور المدرسة في الحد من السلوك الاجرامي

العبارات	النسبة المئوية للموافقة (%)		الإجمالي	الترتيب
	ذكور	إناث		
توعية الطلاب بقواعد السلوك والمواظبة يبعدهم عن الجريمة	100	99	99.4	1
وضع إدارة المدرسة خطة لمكافحة الجريمة و العنف وسط الطلاب تسهم فى توعية الشباب و ابعادهم عن ارتكاب الجريمة.	100	99	99.4	1
وضع خطة لإرشاد الطلبة عن المشكلات الطلابية المتوقعة تقلل من اشتراكهم فى احداث العنف و الجريمة.	91.1	97.9	75.21	5
تنفيذ حملات توعية لمكافحة السلوك السلبي للطلاب تساعد في الوقاية من الجريمة.	94.5	98.9	97	2
إشعار أولياء الأمور بمخالفات أبنائهم في المدرسة يحد من السلوك الاجرامي.	78.7	97.4	88.37	7
إشراك الطلبة في صنع القرارات المدرسية يقلل من حدوث الجريمة.	83.6	97.4	91.4	6
الابتعاد عن أساليب العقاب البدني يقلل من ارتكاب الجريمة..	84.3	97.4	91.16	10
يعتبر بث الإذاعة المدرسية فى نشاطها اليومي لموضوعات عن الوقاية من الجريمة من الادوار التي تلعبها المدرسة في وقاية الشباب من اكتساب السلوك الإجرامي.	89	96.4	93.38	7
فى حالة حضور الطالب متأخراً عن موعد الدراسة يتم فوراً ابلاغ ولى أمر الطالب و ذلك لضبط وقته و تقليل فرص لقائه بأصدقاء السوء و بالتالى وقايته من التعرض للجريمة.	80.1	96.9	89.7	9
إعداد نشرات لتوعية الطلاب بمخاطر السلوك الإنحرافي في المدرسة يقلل من وقوع الجريمة.	88.3	97.4	93.49	5
إشراك الطلاب في الأندية الصيفية يقضي علي فرص ارتكاب الجريمة.	84.2	97.4	91.6	9
عدم ممارسة المدرسة لأساليب العقاب و الجزاء ذات الإيذاء النفسي كالتوبيخ والسخرية و غيرها يقى الطلاب من الميل للسلوك الإجرامي.	84.9	95.4	85.6	12
التشجيع و تحفيز السلوك الإيجابي و التفوق الدراسي للطلاب يرفع من مكانتهم و يشعرهم بالأهمية و تقدير الذات والاخرين و يبعدهم عن الجريمة.	90	97.4	85.3	3
إرشاد وتوعية الطلاب المتأخرين دراسياً يسهم فى شعورهم بالقبول اجتماعياً و يقيهم من التعرض الجريمة.	91.1	96.9	94.3	9
إعداد المدرسة لخطط ارشادية و مراقبة سلوك من لديهم بوادر انحراف من الطلاب يقيهم من ارتكاب الجريمة.	80.6	96.4	91.7	7
أشتراك الطلبة في النشاط المدرسي و الجمعيات الطلابية حسب ميول و رغبات كل منهم يقلل من الميل نحو الجريمة.	76	96.4	87.6	12
العمل على شغل وقت فراغ الطلاب في أمور هامة أثناء الدوام الرسمي يبعدهم عن الجريمة.	84.4	97.9	87.6	3
التنسيق والتعاون مع الأجهزة الأمنية المعنية إذا ما ظهرت سلوكيات خطيرة من قبل بعض الطلاب يقلل من الجريمة.	84.9	97.9	78.34	3
تبني سياسات الإرشاد الديني في المدارس للطلبة حول مخاطر السلوك الاجرامي يمنع انخراط الطلاب فى الجريمة	84.9	97.9	92.3	4
المساعدة من قبل المدرسة في تعميق العلاقة بين الطالب والأسرة يقلل من الجريمة.	84.9	96.4	91.3	9
إنعقاد مجالس أولياء الأمور بشكل دوري لمناقشة أوضاع الطلبة يقلل من الجريمة.	90.4	95.9	93.5	8
إبلاغ السلطات الأمنية عن السلوكيات الاجرامية لبعض الطلبة يبعد الطلاب عن الجريمة.	89	95.3	83.99	14
تعميق العلاقة بين الطلبة والمعلمين في المدرسة يبعدهم عن الجريمة.	79.4	96.4	89.08	10
إرشاد وتوجيه الطلبة الذين يعانون من مشاكل أسرية يقلل من الجريمة.	84.9	95.8	90.1	11
إرشاد وتوجيه الطلبة الذين يعانون من مشاكل نفسية يقضي علي الجريمة.	69.2	95.8	84.3	13
المساعدة في حل مشكلات الطلبة الذين يعانون من بعض المشاكل المدرسية يبعدهم عن الجريمة.	78.1	97.4	79.9	7
توافر الإمكانات المادية والتجهيزات الضرورية في المدرسة من ملاعب وصالات ومكتبات وخلافه يقلل من الجريمة.	87.7	97.41	93.2	5
المتوسط المرجح	4.2			

تكشف البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة في الجدول السابق عن مجموعة من النتائج نوضحها فيما يأتي:

– تكشف البيانات أن أعلي نسبة هي 99.4 %من مجموع أفراد العينة الذين قد أجابوا بالموافقة على أن توعية الطلاب بقواعد السلوك والمواظبة يُبعدهم عن الجريمة. وكانت نسبة الإناث اللاتي أجبن بالموافقة ٩٩ % ونسبة ١٠٠ % من الذكور.

– في نفس المرتبة تأتي نسبة الإجابة بالموافقة على أن وضع إدارة المدرسة لخطة لمكافحة الجريمة والعنف وسط الطلاب تسهم فى توعية الشباب وتنأى بهم عن ارتكاب الجريمة، وهي نسبة بلغت 99.4 % من مجموع استجابات أفراد العينة، حيث كانت الإجابة بالموافقة على العبارة بنسبة 99 % للإناث ونسبة ١٠٠ % للذكور.

– تليها في الترتيب أن 97.0 % من مجموع استجابات عينة الدراسة الذين أكدوا بموافقتهم على أن تنفيذ حملات توعية لمكافحة السلوك السلبي للطلاب تساعد في الوقاية من الجريمة. وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة 98.9 % من جانب الإناث، لم تتجاوز نسبة استجابات الذكور على العبارة ذاتها 78.7% ، وهو الأمر الذي يشير إلى تباين وجهات نظر الذكور والاناث فيما يتعلق بالمتغير الخاص بأن تنفذ المدرسة حملات توعية لمكافحة السلوك السلبي للطلاب، مما يساعدهم على الوقاية من الوقوع في الجريمة، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الإناث.

– ثم تأتي نسبة 94.3% من مجموع أفراد العينة بالموافقة على أن إرشاد وتوعية الطلاب المتأخرين دراسياً يسهم فى شعورهم بالقبول اجتماعياً ويقيهم من التعرض للجريمة، وقد جاءت نسب الاستجابات متقاربة بين الذكور والإناث، فقد بلغت بنسبة 96.9 % للإناث و 91.1 % للذكور

– يليها في الترتيب الاستجابات التي بلغت نسبتها 93.5 % من مجموع استجابات العينة والتي تتعلق بالموافقة على أن انعقاد مجالس أولياء الأمور بشكل دوري لمناقشة أوضاع الطلبة يقلل من الجريمة، وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة ٩٥,٩% من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات 90.4 % من جانب الذكور. وهي نسبة متقاربة إلى حد كبير، مما يشير إلى إتفاق عينتي الدراسة بالرغم من الفروق النوعية على تأثير هذه المتغير.

– أما فيما يتعلق بالموافقة على أن إعداد نشرات لتوعية الطلاب بمخاطر السلوك الانحرافي في المدرسة يقلل من وقوع الجريمة، فقد بلغت النسبة الإجمالية لاستجابات عينة الدراسة ٩٣,٤٩%، وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة ٩٧,٤ % من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات على المتغير ذاته 88.3 %بالنسبة للذكور.

– وفيما يتصل بالموافقة على أن بث الإذاعة المدرسية فى نشاطها اليومي لموضوعات عن الوقاية

من الجريمة يعتبر من الأدوار التي تلعبها المدرسة في وقاية الشباب من اكتساب السلوك الإجرامي، فإن البيانات تشير إلى أن النسبة الاجمالية لاستجابات عينة الدراسة قد بلغت ٩٣,٣٨% من مجموع الاستجابات. وثمة بعض الفروق والاختلافات بين نسبة استجابات الموافقة على المتغير، حيث بلغت النسبة 96.4 % من جانب الإناث، ونسبة 89 % من جانب الذكور.

– كما تشير البيانات أيضاً إلى أن 93.2 % من مجموع أفراد العينة أجابوا بالموافقة على أن توافر الإمكانات المادية والتجهيزات الضرورية في المدرسة من ملاعب وصالات ومكتبات وخلافه يقلل من الجريمة، وفي حين بلغت نسبة الإستجابات بالموافقة على العبارة 97.41 % من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات 87.7 % من جانب الذكور.

– أوضحت البيانات أيضاً أن 92.3 % من مجموع استجابات أفراد العينة التي تؤكد على متغير الموافقة على أن تبني سياسات الإرشاد الديني في المدارس للطلبة حول مخاطر السلوك الإجرامي يمنع انخراط الطلاب فى الجريمة. وبينما جاءت الاستجابات بالموافقة على العبارة بنسبة 97.9 % من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة 84.9 % من جانب الذكور.

– كما تشير البيانات كذلك إلى أن نسبة 91.7 % من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن إعداد المدرسة لخطط ارشادية ومراقبة سلوك من لديهم بوادر إنحراف من الطلاب يقيهم من ارتكاب الجريمة. وثمة فروق واختلافات بين وجهات نظر الإناث والذكور فيما يتعلق بدرجة الموافقة على هذا المتغير، فبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة ٩٦,٤ % من قبل الإناث، لم تتجاوز النسبة 80.6 % من جانب الذكور.

– وتوضح البيانات أيضاً أن نسبة 91.6 %من مجموع استجابات أفراد العينة قد أكدوا على الموافقة على العبارة التي تتعلق بأن إشراك الطلاب في الأندية الصيفية يقضي على فرص ارتكاب الجريمة. وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة ٩٧,٤ % من جانب الإناث، بلغت النسبة 84.2 % من جانب الذكور.

– أن نسبة 91.4 % من مجموع أفراد العينة أجابوا بالموافقة على أن إشراك الطلبة في صنع القرارات المدرسية يقلل من حدوث الجريمة. وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة ٩٧,٤ % من جانب الإناث، بلغت النسبة 83.6% من جانب الذكور.

– تشير البيانات إلى أن النسبة الاجمالية لاستجابات عينتي الدراسة قد بلغت 91.3 % فيما يتعلق بالموافقة على أن المساعدة من قبل المدرسة في تعميق العلاقة بين الطالب والأسرة يقلل من الجريمة. وثمة إختلافات بين براء الذكور والإناث في درجة الموافقة على تأثير ذلك المتغير، فبينما بلغت الاستجابات بالموافقة على العبارة ٩٦,٤ %من

جانب الإناث، بلغت النسبة بالموافقة على المتغير ذاته 84.9% من جانب الذكور.

– كما كشفت التحليلات أيضاً والتي تعبر عن استجابات عينة الدراسة أن النسبة الاجمالية للاستجابات التي أكد المبحوثين من خلالها على موافقتهم على المتغير الذي يتعلق بأن الابتعاد عن أساليب العقاب البدني يقلل من إرتكاب الجريمة، قد بلغت هذه النسبة ٩١,١٦%. وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة ٩٧,٤ % من جانب الإناث، تشير البيانات إلى أن نسبة الاستجابات على المتغير ذاته قد بلغت 84.3% من جانب الذكور.

– أوضحت التحليلات الاحصائية التي تعكس استجابات المبحوثين عينتي الدراسة أن النسبة الاجمالية للإستجابات والتي بلغت 89.7 % من مجموع أفراد العينة قد أكدوا بالموافقة على أنه فى حالة حضور الطالب متأخراً عن موعد الدراسة يتم فوراً إبلاغ ولى أمر الطالب، وذلك لضبط وقته وتقليل فرص لقائه بأصدقاء السوء، وبالتالي وقايته من التعرض للجريمة.

وتشير البيانات كذلك إلى أن ثمة فروق واختلافات بين آراء الإناث والذكور في درجة الموافقة على المتغير ذاته، فبينما بلغت نسبة الموافقة على العبارة 96.9 % من جانب الإناث، لم تتجاوز النسبة 80.1 % من جانب الذكور. وتحول دون وقوع الطلاب في الجريمة والسلوك الانحرافي. وقد جاءت الفروق لصالح الإناث، وهو ما يعني أن الإناث أكثر وعياً بأهمية دور أولياء أمور الطلاب في ضبط سلوكيات أبنائهم، وأن متابعتهم لحالة الأبناء في المدرسة يُعد أمراً مهماً، حيث يمثل ذلك الاهتمام من جانب كل من المدرسة والأسرة حصناً

– أوضحت البيانات الميدانية أن النسبة الاجمالية لاستجابات المبحوثين بلغت 89.08 % من مجموع أفراد العينة قد أكدوا بالموافقة على أن تعميق العلاقة بين الطلبة والمعلمين في المدرسة يبعدهم عن الجريمة، وبينما بلغت الاستجابات بالموافقة على العبارة نسبة 96.4 % من جانب الإناث، لم تزد النسبة 79.4% من جانب الذكور.

– كما أوضحت النسبة الاجمالية للإستجابات والتي بلغت 88.37 % من مجموع إستجابات العينة الذين أجابوا بالموافقة على أن إشعار أولياء الأمور بمخالفات أبنائهم في المدرسة يُحد من السلوك الإجرامي. فبينما جاءت الإجابة بالموافقة على العبارة نسبة 97.4 % من جانب الإناث، ونسبة 78.7 %من جانب الذكور.

– كما أوضحت البيانات أيضاً أن النسبة الاجمالية للإستجابات بلغت 87.6 % من مجموع إستجابات العينة الذين أجابوا بالموافقة على أن إشتراك الطلبة في النشاط المدرسى والجمعيات الطلابية حسب ميول ورغبات كل منهم يقلل من الميل نحو الجريمة. وبينما بلغت الاستجابات بالموافقة على العبارة نسبة

96.4 % من جانب الإناث ونسبة 76.0 %من جانب الذكور

– كما أوضحت البيانات أيضاً أن النسبة الاجمالية قد بلغت 87.6 % من مجموع أفراد العينة الذين أجابوا بالموافقة على أن العمل على شغل وقت فراغ الطلاب في أمور هامة أثناء الدوام الرسمي يبعدهم عن الجريمة. فبينما بلغت استجابات الإناث بالموافقة على العبارة نسبة 97.9%، بلغت النسبة 84.4 %من جانب الذكور.

– ومن جانب آخر بلغت النسبة الاجمالية للاستجابات 85.6 % من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن عدم ممارسة المدرسة لأساليب العقاب والجزاء ذات الإيذاء النفسي كالتوبيخ والسخرية وغيرها يقى الطلاب من الميل للسلوك الإجرامي. كما تشير البيانات أيضاً إلى أن ثمة فروقاً واختلافات بين استجابات الإناث واستجابات الذكور فيما يتعلق بدرجة الموافقة على تأثير المتغير ذاته، فبينما بلغت نسبة الاستجابات على العبارة 95.4 % من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات على المتغير ذاته 84.9 %من جانب الذكور

– وتؤكد البيانات كذلك على أن نسبة 85.3 % من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن تشجيع وتحفيز السلوك الإيجابي والتفوق الدراسي للطلاب يرفع من مكانتهم ويشعرهم بالأهمية وتقدير الذات وتقدير الاخرين ويبعدهم عن الجريمة. وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على العبارة 97.4 %من جانب الإناث، بلغت النسبة 90.0 % من جانب الذكور.

– كما أوضحت البيانات أن نسبة 84.3 % من مجموع أفراد العينة أجابوا بالموافقة على أن إرشاد وتوجيه الطلبة الذين يعانون من مشاكل نفسية يقضي علي الجريمة، كما تشير البيانات التفصيلية إلى أنه بينما بلغت نسبة إستجابات الإناث بالموافقة على العبارة 95.8 % بلغت نسبة استجابات الذكور على ذات المتغير 69.2 % من مجموع الاستجابات.

– وفي حين بلغت النسبة الاجمالية للاستجابات 83.99 % فيما يتعلق بالموافقة على أن إبلاغ السلطات الأمنية عن السلوكيات الإجرامية لبعض الطلبة يبعد الطلاب عن الجريمة، فثمة فروق واختلافات بين عينتي الدراسة فيما يتعلق بالموافقة على تأثير المتغير ذاته، حيث بلغت نسبة الاستجابات على العبارة 95.3 % من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات ٨٩ % من جانب الذكور.

وفيما يتعلق بباقي المتغيرات الموضحة بالجدول والمتمثلة في الموافقة على أن المساعدة في حل مشكلات الطلبة الذين يعانون من بعض المشاكل المدرسية يبعدهم عن الجريمة، والموافقة على أن التنسيق والتعاون مع الأجهزة الأمنية المعنية إذا ما ظهرت سلوكيات خطيرة من قبل بعض الطلاب يقلل

من الجريمة. والموافقة على أن وضع خطة لإرشاد الطلبة عن المشكلات الطلابية المتوقعة تقلل من اشتراكهم فى احداث العنف والجريمة. فقد جاءت النسب الاجمالية لاستجابات أفراد العينة على تلك المتغيرات متباينة، كما أنها تعكس في الوقت ذاته فروقاً واختلافات بين آراء الذكور والإناث في درجة ومدى تأثير أي من تلك المتغيرات في إرتكاب الطلاب للجريمة والسلوكيات الإنحرافية، والبيانات المبينة بالجدول تكشف عن ذلك بشكل واضح.

د- أهمية دور الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي في الوقاية من الجريمة:

يعتبر دور الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي في المؤسسات التعليمية دوراً مهماً، وذلك لدراسة وفهم وتشخيص المشكلات المتنوعة التي قد يعاني منها الطلاب في مختلف المراحل الدراسية، ومن ثم، فإن هذا الدور قد يمتد في بعض الحالات لدراسة أسر الطلاب الذين يعانون من مشكلات سواء أكانت مشكلات نفسية أم عائلية أم مشكلات تتعلق بالتحصيل الدراسي.... وغيرها من المشكلات الأخرى. لذلك فإن تحليل وجهات نظر عينتي الدراسة وآرائهم في الدور الذي يقوم به كل من الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي في وقاية الطلاب من الوقوع في الجريمة يمثل أحد المحاور المهمة في الدراسة، وذلك على إعتبار أن كل منهما يمثل ركناً أساسياً من أركان المؤسسة التربوية بصورة عامة. وفي هذا السياق، فإن تحليل البيانات الميدانية التي تعكس استجابات عينتي الدراسة تشير إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يأتي:

- أوضحت التحليلات أن أعلي نسبة 99.6 % من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن دمج خطة عمل الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي بخطة المدرسة يوحد الجهود ويحقق هدف وقاية الطلاب من المشاكل الاجتماعية والنفسية التي تقود إلى إرتكاب الجريمة. وبينما جاءت الاستجابات بالموافقة على العبارة نسبة 99.5 % للإناث جاءت النسبة ١٠٠ % للذكور.

- وفي المرتبة الثانية بلغت النسبة الإجمالية 97.34 %من مجموع استجابات العينة الذين أكدوا بالموافقة على أن إعداد الأخصائي الاجتماعي لملفات وسجلات الطلاب ومتابعة ورصد ومراقبة سلوكهم الاجتماعي داخل المدرسة يقي الطلاب من ارتكاب الجريمة. وبينما جاءت الإجابة بالموافقة على هذه العبارة بنسبة بلغت 99.5 % من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات 94.5 %من جانب الذكور.

- أوضحت البيانات أيضاً أن نسبة 93.2 % من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن تقديم الأخصائي النفسي للمشورة والتوجيه والارشاد النفسي الخاص بالطلاب للمدرسين وأولياء الأمور يرفع من الوعى بالصحة النفسية للطلاب، ويوقيهم من الإنحراف والجريمة. فبينما بلغت نسبة الاستجابات

بالموافقة على هذه العبارة ٩٦,٤ % من جانب الإناث، بلغت النسبة 89.00 %من جانب الذكور.

– كما كشفت البيانات كذلك عن أن النسبة الاجمالية لاستجابات العينة والتي بلغت 92.9 % من مجموع الاستجابات قد أكدوا على موافقتهم على أن دراسة الأخصائي الاجتماعي والنفسي للمشكلات الاجتماعية والنفسية والسلوكية للطلاب مثل حالات بطيء التعلم والنشاط الزائد والهروب من المدرسة يقلل من نسبة الفاقد التربوي ويقي الطلاب من الجريمة. وبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على هذه العبارة ٩٩,٠٠% من الاناث ونسبة 84.9 % من الذكور.

– أما بالنسبة للمتغير الخاص بأن إشراف الأخصائي الاجتماعي على نشاطات الطلاب وربطها بالمجتمع يسهم في إكتساب الطلاب للعادات والتقاليد الاجتماعية الايجابية، فإن النسبة الاجمالية لاستجابات عينة الدراسة الذين وافقوا على تأثير هذا المتغير قد بلغت ٩٢,٢% من مجموع الاستجابات. وأن ثمة فروقاً واختلافات بين الذكور والإناث في وجهات نظرهم فيما يتعلق بتأثير هذا المتغير، فبينما جاءت الإجابة بالموافقة على هذه العبارة بنسبة 98.5 % من جانب عينة الإناث بلغت النسبة 84.3 % من جانب الذكور

– ومن ناحية أخرى، تكشف البيانات أن نسبة 90.9 %من مجموع استجابات أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على أن إشراف الأخصائي الاجتماعي على المساعدات الاجتماعية المقدمة للطلاب يوقيهم من الحاجة المادية، ويحميهم من الوقوع في الجريمة. فبينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على هذه العبارة ٩٨,٥ % من جانب الإناث، جاءت نسبة الاستجابات 90.4 % من جانب الذكور.

– وأخيراً بلغت أدني نسبة الاستجابات 90.8 % من مجموع استجابات أفراد العينة الذين أجابوا بالموافقة على أن تنظيم وتنفيذ الأخصائي النفسي لجلسات الإرشاد النفسي الفردي والجماعي للطلاب تسهم فى وقايتهم من الجريمة والسلوك الإجرامي. وأنه بينما بلغت نسبة الاستجابات بالموافقة على هذه العبارة ٩٨,٤ % من جانب الإناث، بلغت النسبة 80.8 % من جانب الذكور. وجاءت في نفس المرتبة (٩٠,٨ %) من مجموع أفراد العينة أجابوا بالموافقة على أن إشراك الطلبة في برامج الوقاية من الجريمة يحد منها. بينما أجاب بالموافقة على هذه العبارة ٩٦,٣% من الإناث و٨٣,٦ % من الذكور. وقد بلغ المتوسط المرجح ٤,٣ وهو معدل عالي. والبيانات الواردة بالجدول الآتي توضح ذلك.

جدول (١١) يوضح
الأهمية النسبية والمتوسط المرجح لدور
الأخصائي الاجتماعي والإخصائي النفسي في الوقاية من الجريمة

العبارات	النسبة المئوية للموافقة (%)		الإجمالي	الترتيب
	ذكر	أنثى		
دمج خطة عمل الأخصائي الاجتماعي و الأخصائي النفسي بخطة المدرسة يوحد الجهود و يحقق هدف وقاية الطلاب من المشاكل الاجتماعية و النفسية التي تقود الى ارتكاب الجريمة.	100	99.5	99.6	1
اشراف الأخصائي الاجتماعي على نشاطات الطلاب وربطها بالمجتمع يسهم في اكتساب الطلاب للعادات والتقاليد الاجتماعية الايجابية.	84.3	98.5	92.2	4
إعداد الأخصائي الاجتماعي لملفات و سجلات الطلاب و متابعة و رصد و مراقبة سلوكهم الاجتماعي داخل المدرسة يقي الطلاب من ارتكاب الجريمة.	94.5	99.5	97.34	2
اشراف الأخصائي الاجتماعي على المساعدات الاجتماعية المقدمة للطلاب يوقيهم من الحاجة المادية و يحميهم من الوقوع في الجريمة.	90.4	98.5	90.9	3
دراسة الأخصائي الاجتماعي و النفسي للمشكلات الاجتماعية و النفسية و السلوكية للطلاب مثل حالات بطيء التعلم و النشاط الزائد والهروب من المدرسة يقلل من نسبة الفاقد التربوي ويقي الطلاب من الجريمة.	84.9	99	92.9	1
تقديم الأخصائي النفسي للمشورة و التوجيه و الارشاد النفسي الخاص بالطلاب للمدرسين و اولياء الأمور يرفع من الوعى بالصحة النفسية للطلاب و يوقيهم من الانحراف و الجريمة.	89	96.4	93.2	5
تنظيم و تنفيذ الأخصائي النفسي لجلسات الارشاد النفسي الفردي و الجماعي للطلاب تسهم فى وقايتهم من الجريمة و السلوك الإجرامي.	80.8	98.4	90.8	4
إشراك الطلبة في برامج الوقاية من الجريمة يحد منها.	83.6	96.3	90.8	6
المتوسط الراجح	4.3			

هـ – المعوقات التي تحول دون تفعيل دور كل من الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة:

إذا كانت التحليلات السابقة قد أكدت على أن ثمة أدواراً مهمة ينبغي أن تقوم بها كل من الأسرة كمؤسسة اجتماعية والمدرسة كمؤسسة تربوية، تلك الأدوار التي من شأنها وقاية الطلاب من الوقوع في الجريمة والسلوك الإنحرافي بأشكاله المختلفة، فلا شك في أن ثمة مجموعة من المغوقات التي قد تحول دون قيام تلك المؤسستين بأدوارهن كما يجب أن تكون. ويمكننا الكشف عن تلك المعوقات من خلال البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول (١٢) يوضح
الأهمية النسبية والمتوسط المرجح للمعوقات التي تحول دون
تفعيل دور كل من الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة

العبارات	النسبة المئوية للمرافقة (%)		الإجمالي	الترتيب
	ذكر	أنثى		
عدم وجود ضوابط للبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية يحد من تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية.	100	97.9	96.1	1
التربية المتردية تحول دون تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية.	94.5	97.9	96.4	2
عدم تعويد الشباب على الحلال و الحرام يحد من تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية.	90	96.9	94	3
التفكك الأسري يحد من تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية.	82.2	96.9	90.5	4
المتوسط الراجح	4.3			

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق والتي تتعلق بالأهمية النسبية والمتوسط المرجح للمعوقات التي تحول دون تفعيل دور كل من الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة عن مجموعة من المعوقات جاء ترتيبها وفقاً لدرجة أهميتها ومستوى خطورتها على النحو الآتي:

– إحتل متغير عدم وجود ضوابط للبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية يحد من تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية ٩٦,١% مجموع استجابات العينة، وبلغت نسبة استجابات الإناث ٩٧,٩ % بينما بلغت نسبة استجابات الذكور تمثل ١٠٠%.

– بينما جاء في المرتبة الثانية متغير أن التربية المتردية تحول دون تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية، وقد بلغت النسبة الاجمالية لاستجابات المبحوثين بالموافقة على هذا المتغير ٩٦,٤% من مجموع الاستجابات. وبينما بلغت نسبة الإجابة بالموافقة على هذه العبارة ٩٧,٩ % من جانب الإناث، بلغت نسبة الاستجابات 94.5 % من جانب الذكور.

– وفي المرتبة الثالثة، بلغت النسبة الاجمالية لاستجابات المبحوثين ٩٤,٠٠% الذين أجابوا بالموافقة على أن عدم وجود ضوابط للبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية يحد من تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية. وتشير البيانات التفصيلية الموضحة بالجدول إلى تقارب نسبة استجابات كل من الذكور والإناث حول تأثير هذا المتغير، فبينما بلغت نسبة إستجابات الإناث بالموافقة على العبارة 96.9 %، بلغت نسبة الاستجابات ٩٠ % من جانب الذكور.

– وجاء المتغير الخاص بالموافقة على أن التفكك الأسري يحد من تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية، والذي بلغتالنسبة الاجمالية لاستجابات المبحوثين على هذا المتغير ٩٠,٥% من مجموع الاستجابات. وتشير البيانات التفصيلية أن هناك

اختلاف بين نسبة استجابات الإناث ونسبة استجابات الذكور حول مدى ودرجة أهمية وتأثير هذا المتغير، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذه العبارة ٩٦,٩ % من جانب الإناث، ونسبة 82.2 % من جانب الذكور. ويعادل المتوسط المرجح ٤,٣

عاشراً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

١-على المستوى النظري تمثل البنائية الوظيفية مدخلاً نظرياً مناسباً لفهم وتحليل دور المؤسسات المجتمعية التي تتولى عملية التنشئة الاجتماعية، وبخاصة مؤسستي الأسرة والمدرسة، وذلك بوصفهما أكثر المؤسسات ارتباطاً بالأبناء وبخاصة في مراحل العمر الأولى (الطفولة المبكرة ومرحلة المراهقة)، وهي المراحل التي يكتسب من خلالهما كل ما يتعلق بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وأنماط السلوك، والتي تسهم بدرجة أساسية في بناء شخصيته الاجتماعية. وهاتين المؤسستين تمثلان أنساقاً فرعية داخل النسق المجتمعي الأكبر (وفقاً للمقولات الوظيفية)، وتؤدي كل مؤسسة منهن وظائف محددة تتكامل من خلالها مع الأنساق الاجتماعية الأخرى المنوطة بعملية التنشئة الاجتماعية كالمؤسسات الإعلامية والمؤسسات الدينية والتثقيفية.... وغيرها من المؤسسات المجتمعية الأخرى ذات العلاقة بعملية التنشئة الاجتماعية. ومن ثم، فإن تراجع دور ووظيفة هاتين المؤسستين في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء يترتب عليه خللاً وظيفياً (وفقاً للمقولة الوظيفية " الخلل الوظيفي") يؤثر بالتالي على وظائف الأنساق الاجتماعية الفرعية الأخرى، وبالتالي يؤثر على توازن المجتمع واستقراره بصورة عامة.

2- دور الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي ودمج خطة عمل كليهما في الخطة المدرسية ويوحد الجهود لتحقيق أهداف حماية الطلاب من المشاكل الاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة بين الطلبة، يظهر نسبة عالية من الأهمية بنسبة (٩٩,٦٪)، مع تباين طفيف في نوع (٩٩,٥٪ للذكور - ١٠٠٪ للإناث). إن تنظيم وتنفيذ جلسات الإرشاد النفسي باستخدام الأساليب الفردية والجماعية التي تساهم في الحماية من الجريمة والسلوك الإجرامي تظهر أقل نسبة من الأهمية و هي (٩٠,٨٪) مع اختلاف كبير في نوع الجنس (ذكور ٩٨,٤٪ - ٨٠,٨٪ اناث) ،جاءت في نفس الرتبة الأقل نسبة من الأهمية إشراك الطلاب في برامج منع الجريمة، مع التباين الكبير في نوع النوع (٩٦,٣٪اناث - ذكور & ٨٣,٦٪). ومع ذلك كان المتوسط المرجح ٤,٣ مرتفع.

3- أهمية دور التنشئة الاجتماعية عن طريق توفير الطرق والطرق لحل المشاكل التي يواجهها الشباب هو أعلى نسبة مئوية (٩٦,٣٠٪)، من أي قياسات أخرى تقع تحت هذا المجال. مع التباين بين الجنسين (٩٦,٦٠ اناث - ٩٤,٩٠٪ ذكور). وتأتي أهمية نقل التراث الثقافي والاجتماعي من جيل إلى

جيل والالتزام بالتكامل مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى عند أدنى مستوى من الأهمية التي تمثل (٨٣,٩٠٪) مع الاختلافات بين الجنسين (ذكور ٩١,٧٠٪- اناث ٧٦,١٠٪). وقد كان المتوسط المرجح مرتفع ٤,٣.

٤- العقبات التى تحول دون فاعلية دور الأسرة والمدرسة في منع الجريمة سببها ضعف التعليم الذى يعيق تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية وقد بلغت نسبة الأهمية ٩٦,٤٪. مع بعض التباين بين الجنسين (ذكور ٩٧,٩ ٪ - ٩٤,٥٪ اناث) من الذكور. أدنى نسبة من الأهمية هي (٩٠,٥٪) لقياس تفكك الأسرة يقلل من تفعيل دور عمليات التنشئة الاجتماعية. مع التباين الكبير في نوع الجنس (ذكور ٩٦,٩ ٪ - اناث ٨٢,٢٪) والمتوسط المرجح مرتفع ٤,٣.

5- المجال الثالث للدراسة يوضح دور المدرسة في الحد من السلوك الإجرامي. وقد تم التأكد من ذلك باثنين من نتائج القياس المتساوية لهذا المجال من حيث النسبة المئوية للأهمية ٩٩,٤٪ بتثقيف الطلبة حول قواعد السلوك والمواظبة على الحضور وأهمية دور خطة الإدارة المدرسية في دمج القياسات لمكافحة الجريمة والعنف بين الطلاب للمساهمة في رفع مستوى الوعي لدى الشباب واستبعادهم من ارتكاب الجريمة وهو ما يمثل مع تباين طفيف في نوع الجنس (١٠٠٪ ذكر - ٩٩٪ إناثا). وأدنى قياس للنسبة المئوية من حيث الأهمية هو ٧٥,٢١٪ مما يفسر أن وضع خطة لتوجيه الطلاب حول مشاكل الطلاب المتوقعة يقلل من مشاركتهم في العنف والجريمة. مع اختلاف طفيف بين الجنسين، وبلغ المتوسط المرجح لدور المدرسة في مكافحة الجريمة هو ٤,٢.

6- دور استقرار الأسرة للحد من مشاركة الشباب في الجريمة بلغ نسبة (١٠٠٪) من الاهمية. دون أي تباين في نوع الجنس. وانخفاض القياس هو ٧٧,٢٧٪ لعدم وجود مشاكل فى الأسرة تشجع الشباب على عدم الخلط مع اصدقاء السوء. والمتوسط المرجح لدور الأسرة في منع الجريمة هو ٤,١ وهو أدني متوسط مرجح.

التوصيات

ثمة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن من خلالها تفعيل دور كل من الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة نجملها فيما يأتي:

١- الاهتمام بتوعية الآباء والأمهات وتوجيههم وتزويدهم بمعلومات كافية عن الأساليب المثلى لتربية الأبناء في جميع المراحل العمرية.

٢- العمل على تعميق دور الأسرة من خلال التركيز على دورها في عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع المؤسسات المجتمعية الأخرى، بهدف بناء جيل من الأبناء قادر على تحمل المسؤولية، ومتمسكاً بالقيم الاجتماعية والدينية التي تسهم في الحد من الجريمة وأنماط الانحراف

المختلفة، وهو الأمر الذي يسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع.

٣- ضرورة تزايد الاهتمام بدور المدرسة في تنشئة الأطفال والشباب وفق طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعاصرة، وتلبية احتياجاتهم وتنمية قدراتهم المعرفية وتوعيتهم بالمخاطر والتأثيرات السلبية للجرية على كل من الفرد والأسرة والمجتمع بصورة عامة.

٤- الاهتما بفئات الشباب العاطلين عن العمل، والعمل على توفير فرص عمل لهم تتناسب مع قدراتهم، ومن ثم تحويل هذه الطاقات والقوى البشرية من مستهلكة وعالة على المجتمع إلى طاقات منتجة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتهم.

٥- ضرورة أن يكون لوسائل الاعلام المختلفة التقليدية والرقمية دور فاعل ومؤثر في وقاية الشباب من الوقوع في دائرة الجريمة والانحراف، وذلك من خلال تقديم برامج وأعمال فنية تبين الآثار السلبية المترتبة على الجريمة والسلوك الانحرافي على الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.

٦- توفير المناهج والمقررات الدراسية التي تؤكد على القيم الاجتماعية الإيجابية، والتي من شأنها تعميق شعور الشباب بالانتماء والولاء للمجتمع، ومن ثم تحول بينهم وبين الوقوع في الجريمة والانحراف بأنماطه المختلفة.

المراجع العربية

الماوردى، أبي الحسن (١٩٧٨)، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

الخشاب، أحمد (١٩٨٦) الضبط الاجتماعي: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط٢.

القصيرى، إنعام (١٩٩٥) التنشئة الاجتماعية في الأسرة العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد ، العراق .

الخشاب، سامية (١٩٨٧) النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة .

القديرى، ريما (٢٠٠٦) التنشئة الأسرية وعلاقتها بانحراف الطلاب: دراسة حالة لمحافظة أبين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.

الساعاتى، سامية (١٩٨٣) الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت.

الحسنية، سعيد (٢٠٠٥) دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة. دراسة مسحية وصفيةعلى طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود، ونزلاء إصلاحية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨١) .

الخولى، سناء (١٩٩٣) الحياة الأسرية العائلية، دار النهضة العربية، بيروت .

الخطيب، شحاته وأخرون (غير مبين سنة النشر)، أصول التربية الإسلامية، ص ١٦٠.

الريمى، صالح (٢٠٠٥) أساليب وقاية الطلاب من الانحراف كما يراها التربويين في المدارس المتوسطة الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الصالح، مصلح (٢٠٠٤) الضبط الاجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان .
العبيدى ، محمد (١٩٩٠) دور الأسرة في الوقاية من المخدرات، مجلة الأمن، العدد (٣) .
أبو حسان،محمد (١٩٧٨) إحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنار، الزرقاء.
حافظ، ناهد (٢٠٠٢) دور العائلة والمدرسة في تربية الأبناء ووقايتهم من الانحراف، بحث غير منشور، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد .
العبودى، فهد (٢٠٠٧) مدى فاعلية المدارس المسائية في الوقاية من الانحراف، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة نايف للعلوم العربية.
براون، ج. ي(١٩٩٩) أساليب الإقناع، ترجمة الخياط ، عبد اللطيف، دار الهدى، السعودية.
جاب الله، سيد (٢٠٠٣) إشكالية القيم لدى الشباب الجامعي بين ثقافة العولمة والثقافة التقليدية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا.
Merton Robert K. (1968).social theory and social structure,enlarged edition,the free press ,New Yourk.

Veroni, I. Eichelsheim, Buist, Kirsten L, Dekovic M, Wissink, IB.and FrijnsT.(2009). Associations among the parent–adolescent relationship, aggression and delinquency in different ethnic groups: a replication across two Dutch samples, Developmental Psychology, VU University Amsterdam, The Netherlands
(Received: 22 October 2008 / Accepted: 10 May 2009 / Published online: 24 May 2009)
https://link.springer.com/article/10.1007/s00127-009-0071-z

دوركايم، إيميل (١٩٧٤) قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
غنوم، أحمد (٢٠١٠) العلاقة بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية والتوعية الأمنية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، الدورة السنوية السادسة، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية.
ليله، على (٢٠٠٢) ثقافة الشباب، مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية، في أحمد أبو زيد (محرر) دراسات مصرية في علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة .
مكاري، حسن، و أخرون (٢٠٠٦) الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Dekovic, M., Janssens, J. M., and van As, N. M. (2003). Family predictors of antisocial behavior in adolescence. Family Process, 42, 223-235.
Hale, Chris, and Hayward, Keith, and wincop, Emma. (2005). Criminology, by oxford university press Inc, New YOURK.
Lipsey, M.W., and Derzon, J.H. (1998). Predictors of violence or serious delinquency in adolescence and early adulthood. In R. Loeber and D.P. Farrington, (eds). Serious and Violent Juvenile Offenders: Risk Factors and Successful Interventions. (pp 86-105). Thousand Oaks, CA: Sage Publications, Inc.)

The role of Family and School in crime prevention Field analytical in the UAE society

Prof. Said Nassif
Professor - University of Ajman
Sociology Department- College of Humanities and Sciences

And

Dr. Enaam Youssef
Assistant Professor - University of Ajman
Sociology Department- College of Humanities and Sciences
Sociology Lecturer - Ain-Shams University- Sociology Department- College of Arts

Abstract. the main objective of the study is to identify the role that socialization institutions (family and school) play in protecting young people in the United Arab Emirates from crime, by conducting a field study on a sample of young people in the UAE community, as well as analyzing relevant scientific literature and sources related to the study. To achieve this goal, a questionnaire was designed to collect primary data from a consistent and convenient sample of 339 young people between the ages of 18-35 years (male and female). They were randomly selected from three emirates: Dubai, Sharjah, and Ajman. Besides, statistical packages for social sciences (SPSS) were used. To analyze the data collected through the questionnaire, statistical analytical methods were used such as the measure of the importance order, importance ratio and weighted average importance (multiple regression - variance) with a focus on the gender variable in each scale. The study reached a number of results, including:

-The importance of the role of the social worker and the psychologist, and the incorporation of the action plan of both in the school plan, and unified efforts to achieve the goals of protecting students from the social and psychological problems that lead to committing crimes.

-Organizing and implementing psychological counseling sessions by using individual and group methods that contribute to the protection from crime and criminal behavior.

-The importance of the role of socialization by providing ways to solve problems faced by young people is the highest percentage of any other measurements that fall under this field which comes along with gender disparity.

-The importance of transmitting cultural and social heritage from one generation to the next and the commitment to integrate with other socialization institutions are at the lowest level of importance. In addition, the obstacles that prevent the effectiveness of the role of the family and the school in preventing crime are the weak education that hinders the activation of the role of upbringing.

Key words : Family , Crime , School , crime prevention , socialization , socialization institutions .